الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

خليف روميسة

بكري إيمان

تحت عنوان:

طرقوآليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنميةالمقاولاتية لولاية المسيلة(2020-2022)

لجنة المناقشة:

د.زيتوني كمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسـا
د. لعجال العمرية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.دخان أمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023

بسم الله الرحمان الرحيم

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "

صدق الله العظيم

الآية 88 من سورة هود

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

" قل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمته العلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص وعبارات الثناء والاحترام الفائق إلى كل من ساعدننا في إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر:

الأستاذة المحترمة لعجال لعمرية التي تكرمت بالإشراف على هذا العمل ولم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها من أجل إخراجه في حلة جميلة.

نتقدم بجزيل الشكر إلى طاقم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المسيلة وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل جباري عبد الرزاق.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أهدنا بيد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

إيمـــان * روميـــــسة

الإهداء

أهدي ثمرة عملي وجهدي المتواضع إلى

أسمى رموز الحياة ومعانيها إلى العطاء إلى صاحبة التضحيات الجسام

أمـي الغالـيـة

إلى من علمني في الحياة معنى الكفاح ودرب الشموخ والتضحيات

أبـي العزيـز

إلى من أحسست بوجودهم معنى الحياة وسعادتها

أخواتـي وإخوتـي

إيـــــمـــا ن

2023

الإهداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي باسط الدين بالعطايا والنعم ذو الجلال والإكرام منبع التوفيق ميسر الأعمال الذي أنار لنا الدروب وسطر لنا الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد إلى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أهدي ثمرة جهدي إلى من جعلت الحنة تحت قدميها، إلى التي وهبتني كل شيء إلى التي اسمها أحل ما نطق به لساني إلى من سهرت من أجلي الليالي وكان دعاءها سر نجاحي وتوفيقي إلى أنبل وأعظم إنسانة في الوجود إلى " أمي الحبيبة " حفظها الله ورعاها

إلى الرجل العظيم صاحب الصبر الجميل والقلب الكبير، إلى الذي أفنى حياته من أجل تعليمي إلى منوطأ الأشواك حافيا ليوطنني إلى ما وصلت إليه اليوم إلى أعز إنسان على قلبي أبي الغالي حفظه الله إلى من عشت معه اسعد اللحظات إلى نبض البيت وفرحه.

إلى أخي رفيق دربي وقرة عيني، إلى جدي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته واجمعني بها في الفردوس الأعلى، إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء ومعلمينا طوال مسارنا الدراسي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، إلى كل غالي على قلبي.

رومـــيـــــسة

2023

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الأجهزة الحكومية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم في توفير مناصب عمل.

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات والأجهزة والبرامج الداعمة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل هذه المؤسسات الحيوية، وقد ساهم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دفع عجلة التنمية المحلية مع التركيز على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةبالمسيلة.

كلمات مفتاحية:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – التمويل– الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

Summary:

This study aims to assess the role of government agencies in supporting and financingsmall and medium enterprises, as the emerging enterprise sector is an important sector of the national economy through economic and social development, and contributes to the provision of jobs.

The Algerian government has established several bodies, agencies and programs to support the development and development of emerging institutions in order to activate these vital institutions, and the establishment of the National Agency for The Support and Development of Entrepreneurship has contributed to the advancement of local development with a focus on the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship in Eloued.

Keywords: small and medium enterprises, Finance,National Agency for Support and Development of Entrepreneurship.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير I

الإهداء II

فهرس المحتويات V

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال VIII

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول:الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد: 7

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 8

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 8

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات. 8

ثانيا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 10

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 11

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها 14

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 14

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18

المبحث الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانواعها وهياكل دعمها 20

المطلب الأول: المشاكل والتحديات المستقبلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 20

أولا: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 20

ثانيا: التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 22

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 26

المطلب الثالث: هياكل وصناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 28

أولا: الهيئات الحكومية الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 28

ثانيا: المؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 30

ثالثا: صناديق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 32

خلاصة الفصل: 35

الفصل الثاني:الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة

تمهيد:..... 37
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة 38
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة..... 38
أولا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومهامها وأهدافها وأشكال الاستمثار..... 38
ثانيا: شروط التأهيل والهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة 40
المطلب الثاني: الدعم المادي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة 42
أولا: الدعم المادي المقدم من طرف الوكالة..... 42
التمويل الذاتي:..... 43
ثانيا: الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة..... 43
المبحث الثاني: تطور للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – المسيلة..... 46
المطلب الأول: دراسة تقييمية لدور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – المسيلة في إنشاء وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ... 46
أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للفترة (2015 – 2021)..... 46
ثانيا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس وعدد مناصب العمل المستحدثة 47
ثالثا: الحصيلة الإجمالية للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات..... 49
المطلب الثاني: دراسة تقييمية لدور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – المسيلة في إنشاء وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ... 50
أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف EDANA للفترة (2020– 2022) 50
خلاصة الفصل:..... 60
خاتمة: 62
قائمة المراجع:..... 66
الملاحق 67

قائمة الجداول

الجدول رقم 1:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قانون 01 - 17 11

الجدول رقم 2: الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة..... 13

الجدول رقم 3: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة..... 14

الجدول رقم 4: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 24

الجدول رقم 5: الهيكل المالي لتمويل الثلاثي..... 42

الجدول رقم 6: الهيكل المالي للتمويل الثنائي..... 42

الجدول رقم 7: الهيكل المالي للتمويل الذاتي 43

الجدول رقم 8: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للفترة (2016-2021) 46

الجدول رقم 9: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس. 48

الجدول رقم 10: تطور الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية المسيلة من طرف الوكالة خلال الفترة..... 49

الجدول رقم 11: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الممولة للفترة (2020 – 2022) 51

الجدول رقم 12: حصيلة تمويل المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة (2020 – 2022) 52

الجدول رقم 13: عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 52

الجدول رقم 14: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس لفئة (2020 – 2022) ... 53

الجدول رقم 15: تطور الحصيلة الإجمالية للمستوى الدراسي بولاية المسيلة خلال الفترة (2020 -2022) 55

الجدول رقم 16: تطو الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية المسيلة خلال الفترة (2020 – 2022) 57

الجدول رقم 17: تطور الحصيلة الإجمالية للبنوك بولاية المسيلة خلال الفترة (2020 – 2022) 58

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة المسيلة..... 41
الشكل رقم 2: قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار في حالة التمويل الثلاثي يسدد خلال الفترة 43
الشكل رقم 3: قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الإستثمار في حالة التمويل الثنائي يسدد خلال الفترة..... 44
الشكل رقم 4: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة(2016 - 2021) 47
الشكل رقم 5: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس. 48
الشكل رقم 6: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط..... 50
الشكل رقم 7: تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة للفترة (2020- 2022) 51
الشكل رقم 8: عدد مناصب الشغل المستحدثة للفترة (2020 – 2022)..... 53
الشكل رقم 9: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس. 54
الشكل رقم 10: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس. 54
الشكل رقم 11: تطور الحصيلة الإجمالية للمستوى الدراسي. 55
الشكل رقم 12: تطور الحصيلة الإجمالية للمستوى الدراسي. 56
الشكل رقم 13: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط. 57
الشكل رقم 14: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط. 57
الشكل رقم 15: توزيع المشاريع حسب البنوك. 58
الشكل رقم 16: توزيع المشاريع حسب البنوك 59

مقدمة

مقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خيارا إستراتيجيا هاما في التنمية الاقتصادية للدول، وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من خصائص هيكلية تؤهلها للقيام بهذا الدور.لذلك أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأكثر عملية أمام الدول النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كالمشاكل الإدارية والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، إذ يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القضايا نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

إن موضوع ترقية وتنمية في مختلف المجالات من الموضوعات التي تلقي اهتماما كبيرا متزايدا على المستوى المحلي والدولي والجزائر كغيرها من الدول سارعت في حل المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإقامة أجهزة حكومية ومتخصصة في تقديم الدعم المالي للمؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو، ومن بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وغيرها من الهياكل.

وبناءا على ماسبق يمكن صياغة إشكالية هذا الموضوع وطرحها في التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE بالمسيلة في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ماهي أشكال الدعم المالي الذي يتحصل عليها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومة الجزائرية ؟
- كيف يساهم الدعم المادي من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة الفرعية المطروحة أعلاه، يمكن الاعتماد على الفرضيات كمحاولة لإعطاء إجابات مبدئية عن التساؤلات السابقة.

- تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها العديد من الدول.
- تتعدد مجالات الدعم التي تقدمه البرامج والهيئات التي تم إنشاؤها في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ماهو مختص في تقديم الخدمات العامة، والدعم في جانب التسيير والإدارة ومرافقة إنشاء المشاريع، تقديم معلومات التمويل.
- يساهم الدعم المالي في التمويل كآلية دعم من طرف الوكالة محل الدراسة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة:

- الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب مزاياها وخصائصها على مستوى كل دول العالم، والتي رأت جميعها في هذه المؤسسات بإمكانية قيادة الاقتصاديات.
- أهمية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، والاهتمام المتزايد من قبل القائمين على هذا القطاع في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المالية المتخصصة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

- توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسليط الضوء على خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توضيح أهم ملامح سياسة الدولة في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقائمة على إنشاء أجهزة وهيئات متخصصة في دعم هذه المؤسسات.
- التطرق إلى أهم المشاكل التي يعانيها القطاع وأهم السياسات التي تنتهجها الدولة الجزائرية في سبل دعم نموها.
- إبراز أهم الخصائص والمميزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على مختلف هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب شخصية:

- محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها محليا حتى نمتلك المعلومات والدراية الكافية التي تساعدني على إنشاء وتسيير جيد لمؤسسة صغيرة أو متوسطة في المستقبل.
- الاهتمام المحلي بهذا النوع من المؤسسات خاصة في الفترة الحالية، لإنشاء مؤسسات عن طريق القروض والتسهيلات المقدمة للشباب من مختلف الهيئات الحكومية.
- التفكير في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.
- الرغبة والميول الشخصي في التعمق في هذا الموضوع.

منهج الدراسة:

للوصول إلى تطلعات الدراسة والإلمام بمختلف جوانب المواضيع وتحليل أبعاد وكذا الإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد على المناهج المستخدمة عادة في الدراسات المالية والاقتصادية، وهو المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب الميداني فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي.

حدود الدراسة:

تتلخص حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمانية: تناولت الدراسة الفترة (2020–2022) وذلك اعتمادا على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة.

10 – الدراسات السابقة:

دراسة الباحثة: هالم سليمة (2016 – 2017): المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، بعنوان هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة (2004–2014) حيث أكد فيها الباحث على أنواع المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة.

دراسة الباحث: فارس طارق (2017–2018):المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 1، بعنوان: دور **مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية – دراسة حالة الجزائر**، حيث توصل فيها الباحث إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني

العديد من المعوقات والمشاكل والتي تجعلها غير قادرة على المنافسة، بالرغم من البرامج والسياسات التي تبنتها الجزائر للرفع من تنافسية هذا القطاع.

دراسة الباحث: مشري محمد الناصر (2008–2011): المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف، بعنوان:**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية المسيلة،** حيث توصل إلى التحديات المستقبلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة.

دراسة الباحثة: زيرق سوسن (2016–2017): مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، بعنوان: **مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لولاية سكيكدة،** تم التوصل فيها إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والهيئات والمنظمات.

دراسة الباحث: بوساق أحمد (2020–2021):مقدمة لنسل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر 02، بعنوان: **البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقاتوالمقومات)– حالة الجزائر –،** حيث توصل البحث من خلالها إلى المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك عوامل فشل ونجاح هده المؤسسات في الجزائر.

دراسة الباحثة: فرحاتي حبيبة (2012–2013): مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، بعنوان: **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2001–2011)**، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالاطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها.

خطة الدراسة:

الفصل الأول وهو الفصل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيت جاء فيها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول الأخرى والمنظمات والهيئات، وكذلك تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خصوصا، ثم بعد ذلك خصائص ومميزات المؤسسات، ومن بعد ذلك أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومرورا إلى ذلك المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبعد ذلك الهيئات الحكومية والصناديق التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في الفصل الثاني وهو الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المسيلة حيث تطرقنا فيها إلى تقديم الوكالة والتعريف بها، ثم إلى مهامها ومن بعد ذلك الهيكل التنظيمي للوكالة، ثم انطلاقا من صيغ التمويل والإعانات التي تقدمها الوكالة، وكذلك درسنا الحصيلة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في إقتصاديات الدول، وأن لها دور محوري في الإقتصاد العالمي وخاصة في مجالات التنمية الإقتصاديةوالاجتماعية.

رغم الأهمية التي استحوذ عليه هذا القطاع في العديد من الاقتصاديات إلا أنها تواجه مجموعة من المشاكل التي تعرقل نشاطها، وقد سعت الجزائر إلى وضع آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا من أجل خلق فرص مناصب شغل جديدة وتكثيف النسيج المؤسساتي.

وعلى هذا الأساس سيتم عرض من خلال هذا الفصل إلى أهم التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على التعريف المعتمد في الجزائر، بالإضافة إلى عرض أنواع وآليات دعم وترقيتها في الجزائر.

وذلك من خلال مبحثينهما:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها وهياكل دعمها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا نظرا لعدم اتفاق الباحثين وإجماعهم على تعريف موحد، كون هذه المؤسسات تختلف من حيث خصائصها التي تتميز بها إضافة إلى إبراز الأهمية البالغة لها، فسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها، بعدها نتعرض إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن معظم الدول لاتملك تعريفا رسمياً لهذا النوع من المؤسسات، فالتعريف يكون معتمدا بنص قانوني مثل الجزائر، أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية، ومن التعاريف ماهو متفق من طرف منظمات دولية.

ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول سنحاول تقديم تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الهيئاتوالدول، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات.

أ: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول.

التعريف الأمريكي: حسب قانون 1953 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي نظم أعمالها فهي تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة دون السيطرة على مجال العمل الذي تنشط فيه، كما وضع التعريف حدودا عليا تلتزم بها المؤسسات تتمثل في(زيرق، 2017، صفحة 5)

مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة:من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

مؤسسات التجارة بالجملة:من 5 إلى 15مليون دولار كمبيعات سنوية.

المؤسسات الصناعية: عدد عمالها 250 أو أقل.

التعريف البريطاني:عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985المشروع الصغير والمتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية(جواد، 2007، صفحة 25)

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14مليون دولار أمريكي.
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.5 مليون دولار أمريكي.
- عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250مواطن.

تعريف اليابان:تصنف اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع نشاطها ورأس المال والعمالة كما يلي(صابرين، 2017، صفحة 14)

الصناعة والثقل:تشغل أقل من300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300مليون ين

التجارة بالجملة:تشغل أقل من 100عامل، ورأس مالها لا يفوق 100مليون ين

الخدمات:تشغل أقل من 100 عامل، ورأس مالها لا يفوق 50 مليون ين

التجارة بالتجزئة: تشغل أقلمن 50 من عامل، ورأس مالها لا يفوق 50مليون ين.

ب:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الهيئات والمنظمات.

تعريف البنك الدولي:يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بين ثلاثة أنواع هي(الجبارموسى و ناصر، 2012، صفحة 202)

المؤسسات الصغيرة(متناهية الصغر):وهي التي يكون عدد عمالها أقل من 10عمال وإجمالي أصولها أقلمن 100 ألف دولار، وبحجم مبيعات سنوية لا يتعدى ال 100 ألف دولار أيضا.

المؤسسات الصغيرة:هي التي تضم أقل50 من عاملا وكل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى3 ملايين دولار.

المؤسسات المتوسطة:وهي التي يكون عدد عمالها أقل من 300عامل، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لايفوق 15 مليون دولار.

2- تعريف الاتحاد الأوربي:يتم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي (نادية ق.، 2008، صفحة 9)

المشروعات الصغيرة جدا:وهي تلك التي تشغل أقل من 10عمال وقيمة المبيعات أقل من 2مليون أورو.

المشروعات الصغيرة:وهي تلك التي تشغل أقل من 50عامل وقيمة المبيعات أقل من10 مليون أورو.

المشروعات المتوسطة:وهي تلك التي تشغل أقل من 50مليون أورو.

إن هذا التصنيف يعتمد على معيارين اثنين: وهما حجم العمالة وقيمة المبيعات.

3- تعريف صندوق النقد الدولي:تبنى صندوق النقد الدولي معيار العمالة في تعريفه للمؤسسات كونه معيارا يصف بدقة وببساطة حاجة المؤسسة ودرجة استحواذها على السوق وصنفها على النحو التالي (شهرزاد، الاعتماد الإيجاري كميكانيزم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :حالة الجزائر، 2020، صفحة 6)

- المؤسسات التي توظف ما يتعدى 5عمال هي مؤسسة مصغرة.
- المؤسسات التي توظف ما لا يقل عن 5عمال ولا يزيد عن 19عامل هي مؤسسة متوسطة.
- المؤسسات التي توظف ما يزيد عن 20عامل فهي مؤسسات كبيرة.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:عرفت "يونيدو" المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها "المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتحمل كامل المسؤولية على المدى البعيد والقصير على حد سواء، كما يتراوح عدد

العاملين فيها ما بين 10و50عاملا.(شهرزاد، الاعتماد الإيجاري كميكانيزم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :حالة الجزائر ، 2020، صفحة 6)

ثانيا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إنطلاقا من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 11جانفي2017 وهو القانون الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات حيث جاء في المواد5، 8، 9، 10 الإطار القانوني لتعريفها كالتالي (الجريدة الرسمية، 2017، الصفحات 5-6)

حسب المادة الخامسة تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من 1إلى250شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4ملايير دينار جزائري، أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة أدناه.

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

الأشخاص المستخدمون:عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أوالعمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

- السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل.
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر(12)شهرا.

المؤسسة المستقلة:كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25%فما أكثر من قبل مؤسسة أومجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حسب المادة الثامنة:تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250شخصا، ورقم أعمالها السنوي مابين 400مليون دينار جزائري إلى4ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية مابين200مليون دينار جزائري إلى1 مليار دينار جزائري.

حسب المادة التاسعة:تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مليون دينار جزائري.

المادة العاشرة:تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من 1إلى9أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20مليون دينار جزائري.

ويمكن تلخيص ما جاء في المواد في الجدول التالي:

الجدول رقم 1:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قانون 01 – 17

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الإعمال	الحصيلة السنوية
الصغيرة جدا	من1 إلى9	أقل من 40مليون دج	أقل من 20مليون دج
الصغيرة	من10 إلى 49	أقل من 400مليون دج	أقل من 200مليون دج
المتوسطة	من 50إلى 250	من 400مليون إلى4ملايير دج	من 1مليون إلى200 مليارد ج

المصدر:اعتمادا على المواد.8، 9، 10 من القانون رقم 17– 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017.

المطلب الثاني:خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الأخرى بمجموعة من الخصائص ويمكن إيجازهافيما يلي:

- سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: تستمد هذه المؤسسات عنصر السهولة في الإنشاء من احتياجاتها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا، لذا نجد أن أصحاب هذا النوع من المؤسسات يعتمدون على مدخراتهم الشخصية أو اللجوء إلى تمويل خارجي: التمويل البنكي، أو الهيئات الداعمة للاستثمار (رزقي نور الهدى، 2020، صفحة 348)
- الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

إلا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة وكذا خبرتها في ممارسة مهنة المؤسسة(خبابة عبد الله ، 2013، صفحة 37)

- جودة الإنتاج:إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.(خبابة عبد الله ، 2013، صفحة 38)
- قصر فترة الاستيراد:وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة ل:صغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع، قصر دورة الإنتاج(خبابة عبد الله ، 2013، صفحة 39)
- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:إن إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية.(خبابة عبد الله ، 2013، صفحة 39)
- مركز للتدريب الذاتي: إن طابع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة.(بعلي حمزة، 2011، صفحة 350)
- توفير الخدمات للصناعات الكبيرة:إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محددة، أيادي عاملة)حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى: التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز "، يتعاقد مع 26ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية، ومن بينها 16ألف مصنع يعمل بتا أقل من 100عامل.(بعلي حمزة، 2011، صفحة 350)
- اتساع انتشارها الجغرافي: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق انتشارا واسعا داخل الرقعة الجغرافية للبلد، على أطراف القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتركز في المدن الكبرى بسبب حاجتها إلى حد معين من البنية التحتية لذلك تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توسعا كبيرا وملحوظاً، خاصة منذ العشريات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، فهي تمثل حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 95% من مجموع المؤسسات، وتساهم بما يقارب 50% من الناتج الداخلي الخام للدول المتقدمة.(لوكيز سمية ، 2021، صفحة 88)

- بساطة الهيكل التنظيمي: يتميز الهيكل التنظيمي بمستوى تعقيد أقل ماهو عليه في المؤسسات الكبيرة، ما يسهل عملية اتخاذ القرارات فهي تتفادى عملية التخطيط وعادة ما يتخذ فيه القرار وفق ثلاث خطوات رئيسية حدس، وقرار وفعل، ما يجعل الإستراتيجية بسيطة ومرنة.(لوكيز سمية ، 2021، صفحة 91)
- بساطة نظام المعلومات: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الحوار والاتصال المباشر داخليا إما خارجيا، فإن المسير في المؤسسة الصغيرة يعتمد على معرفته المباشرة باحتياجات وأذواق العملاء، لذلك تجد إن إدارة المعلومات لا تزال غير مدمجة في عمق إستراتيجية الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع لخصوصية التسيير الخاضع لمبدأ القرب أو الجوارية.(لوكيز سمية ، 2021، صفحة 92)

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن المؤسسات الكبيرة من حيث الإدارة والنشاط وهذا ما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 2: الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة

الجانب الإداري		
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**المؤسسات الكبيرة**
الإدارة العليا	عادة ما تكون فردية	مجلس إدارة أو جمعية
التخطيط	قصير الأجل	طويل الأجل
التنظيم	غياب أو بساطة الهيكل التنظيمي	وجود هيكل تنظيمي ومستويات إستشرافية
التوجيه	أساس شخصي	أنظمة إشراف وتحفيز واتصالات
الرقابة	مركزية ومباشرة وأكثر فعالية	أنظمة مركزية ولا مركزية
جانب النشاط		
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**المؤسسات الكبيرة**
الإنتاج	محدود ويعتمد على الاجتهاد	يعتمد على أساليب علمية
التسويق	محدود النطاق	وجود أنظمة تسويقية
التمويل	محدودا/ ذاتي غالبا	أموال خاصة ومقترضة
التكنولوجيا	بسيطة	متجددة

المصدر:نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2014، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر 01، 2016، ص 34.

يوضح الجدول أعلاه عملية المقارنة بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، وذلك من حيث جانبين أساسيين هما الجانب الإداري المطبق، وجانب النشاط.

كما يتضح أيضا من خلال ما سبق إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن المؤسسات الكبيرة في عدة نقاط أساسية نذكر من بينها:

الجدول رقم 3: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة.

	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة
إجراءات الإنشاء	السهولة والبساطة	معقدة وتستغرق وقتا
رأس المال	قليل نسبيا /المصادر الذاتية	طرق تمويل معقدة
الإدارة	ارتباطالإدارة بالملكية	انفصالالإدارة عن الملكية
اتخاذ القرارات	السرعة في اتخاذ القرارات	صعوبة اتخاذ القرار

المصدر:نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2014، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر 01، 2016، ص 35.

يوضح الجدول أعلاه مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة من حيث إجراءات الإنشاء، قيمة رأس المال، الإدارة آليات إتخاذ القرار بحيث تتميز إجراءات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسهولة والبساطة عكس المؤسسات الكبيرة التي تكون فيها معقدة وتتطلب وقتا في حين يكون رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليل نسبيا ويعتمد على المصادر الذاتية، بينما المؤسسات الكبيرة تعتمد على طرق التمويل المعتمدة أما من حيث الإدارةوإتخاذ القرارات فهي ترتبط بالملكية في النوع الأول والسرعة في إتخاذ القرار في حين تتفصل عنها في النوع الثاني مع صعوبة إتخاذ القر ار.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاديات النامية والمتقدمة، وقد تجلت أهميتها من خلال الأدوار الحيوية التي تلعبها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحقيق الأهداف التي أنشئت هذه المؤسسات من أجلها.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1–الأهمية الاقتصادية

يمكن توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا الجانب خلال النقاط التالية:

زيادة الناتج المحلي الوطني:حيث تساهم تلك المؤسسات بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك من بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن إن توجه نحو الاستهلاك.وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج الوطني.(نوال بن عمارة ، 2012، صفحة 45)

المساهمة في تنمية الصادرات:تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية، حيث تعتبر هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند أساسا على منتجات المؤسسات الكبيرة.(نوال بن عمارة ، 2012، صفحة 46)

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي:تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية فتفكك الاستثمارات الكبيرة من شأنه المساهمة في إنشاء العديد من الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج توليفة من السلع والخدمات لتلبية احتياجات السكان خاصة من السلع الاستهلاكية عكس المؤسسات الكبيرة التي يصطدم إنتاجها الكبير بضيق السوق المحلي الأمر الذي يطرح مشكل تصريف سلعها أمام المنافسة الأجنبية.(بوساق أحمد، 2021، الصفحات 16-17)

توطين وانتشار الصناعة الصغيرة على المستوى القومي:تتركز الصناعة عادة في المدن الكبيرة، وقد يؤدي إنشاء صناعات إضافية في المناطق الحضرية إلى تكدس المشروعات بهذه المدن، والتأثير على اقتصاديات الإنتاج في أنواع الصناعة المختلفة، وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على الانتشار في المناطق الريفية نظرا لعدم احتياجها لقدر كبير من رأس المال وبالتالي الاستفادة من المواد الخام ومن العمالة المنخفضة التكلفة، وقد أثبتت الدراسات أنه في الجزائر مثلا تقل تكلفة الأجور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنها في المؤسسات الكبيرة بنسبة 42%، مما يساهم في انتشار صناعي على مستوى هذه المناطق اللاحضرية.(بوساق أحمد، 2021، الصفحات 17-18)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للإبداع والريادة:يعتبر الإبداع والريادة من الخصائص السلوكية التي تجسد بعمليات البحث عن الفرص في الأسواق والقيام بإشباع الحاجات من خلال إقامة مؤسسة تنجز ذلك، كذلك تبين أن عمليات الريادة هي خطوات مهمة على طريق إنشاء الأعمال حيث تحوي على الإبداع ومن ثم يحدث الانطلاق في المشروع وأخيرا التنفيذ، وهكذا تؤدي عمليات الريادة والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القيام بعمل صغير أو أي شيء آخر.(هالم سليمة ، 2017، صفحة 48)

المنافسة: تتنافس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة في العديد من المجالات، وهي تظهر بعدة أشكال وذلك من خلال تحسين المنتوج، نوع الخدمة، الأسعار...الخ.

وتعتبر المنافسة من أحد العوامل الأساسية في تشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات.(هالم سليمة ، 2017، صفحة 48)

تلبية متطلبات الأسواق: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة، وذلك للاتصال الشخصي المباشر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعملائها.(هالم سليمة ، 2017، الصفحات 48-49)

2-الأهمية الاجتماعية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة من الجانب الاجتماعي، ويمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

تحقيق الاستقرار الاجتماعي:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور مؤثر وفاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل حيث تساهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، كما أنه لها دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلية والخارجية، من خلال تركيزها على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع.(نوال بن عمارة ، 2012، الصفحات 45-46)

ترقية الاقتصاد العائلي:

وذلك من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت، إذ أن الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الإنتاج غير المنظم ووضعت له إطاراً قانونياً قصد إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم بتشجيعه على المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية، كما أن هذا النوع من الإنتاج يحافظ على الاستقرار الاجتماعي ويوفر موارد رزق عائلية تسد الكثير من أبواب الفقر والبطالة.(هالم سليمة ، 2017، صفحة 51)

تلبية احتياجات المجتمع:

تعمل المؤسسات الصغيرة على المساهمة في توفير وتلبية الاحتياجات والمنتجات الأساسية المختلفة لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تتناسب مع قدراتهم الشرائية وتحين مستوى معيشتهم ورفاهيتهم.(هالم سليمة ، 2017، صفحة 52)

تدعيم دور المرأة في المجتمع:

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة المختلفة والتي تستوعب عمالة نسائية كبيرة مثل الخياطة والتطريز وغيرهما، ويساعد هذا على الاستغلال الأمثل لليد العاملة النسائية وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن وتدعيم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وبالتالي التقليل من البطالة النسائية.(هالم سليمة ، 2017، صفحة 52)

المساهمة في التوزيع العادل للدخل:

وهي مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة، في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظل ظروف تنافسية ويعمل بها أعداد كبيرة من العمال، وذلك بالمقارنة بنمط التوزيع الذي يسود في ظل أعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف غير تنافسية، والتي يترتب عنها توزيع غير عال للدخل.(فارس طارق ، 2018، صفحة 43)

تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد، وأهمها الانتماء في أداء العمل إلى نسق أسرى متكامل وذلك في الصناعات التي يتوارثها الأجيال، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ الطفولة وحتى ممارسته للصناعة التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة والتي تعمل في النسق الواحد.(فارس طارق ، 2018، الصفحات 43-44)

أساس للتنوع الثقافي في الاقتصاد: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، مما يساهم في توسيع الاقتصاد، وحتى نفهم أهمية ذلك يمكن أن نأخذ مثال الأقلية العربية في استراليا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن غالبا ما يؤدي تكون هذه الأقلية، إلى إقامة أفراد منها مشاريع صغيرة تخدم الحاجات الخاصة للأقلية، مما يوفر لأبناء الأقلية مجالا لممارسة نشاط اقتصادي لا يستطيع منافستهم عليه أبناء الأكثرية أو أبناء الأقليات الأخربولكن مع مرور الوقت يبدأ المجتمع الأوسع بشراء هذه السلع أو الخدمات، وقد يبدأ بتطورها ليكون لها جمهور أوسع، الأمر الذي يسهم في تعزيز التنوع الثقافي للمجتمع الأوسع وإغناء اقتصاده.(فارس طارق ، 2018، الصفحات 44-45)

تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة، وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.(قشيدة صوراية، 2012، صفحة 62)

التخفيف من المشكلات الاجتماعية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش، والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل قارة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.وتستطيع هذه الصناعات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة، وعادة ما يكون عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء والأهل مما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم.(قشيدة صوراية، 2012، الصفحات 62-63)

تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني:

تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية ومن تم فإنها تعد من الوسائل التي ترتفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وساهم في إعداد الوطنيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.(قشيدة صوراية، 2012، صفحة 63)

ثانيا:أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها: (حنيفي أمينة ، 2019، الصفحات 72-73)

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي واستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

المبحث الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانواعها وهياكل دعمها

قامت الحكومة الجزائرية في سنة 1991 بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: المشاكل والتحديات المستقبلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم التدابير المشجعة والمحفزة التي اتخذتها الحكومات الجزائرية بهدف إنشاء وتطوير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يسلم هذا القطاع من المشاكل والعوائق التي تعرقل نشاطه وتؤثر سلبا على سيره ونموه ومن أهم المشاكل.

1– مشاكل التمويل:

من أهم العقبات التي تعرقل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعف القدرة على التمويل الذاتي إذ أن قدرة الموارد الخاصة لهذه المؤسسات لا تتجاوز ما يوازي ربع أو ثلث حاجاتها التمويلية ويرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات تنشأ برؤوس أموال محدودة لا يكفي للوفاء بحاجاتها التمويلية.

ننظر إلى اشتداد الحاجة إلى المال في المرحلة الأولى من حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمويل التطور والنمو، بحيث اضطرت هذه المؤسسات إلى تلبية حاجاتها عن طريق القروض البنكية ذات المخاطر المرتفعة والضمانات التي عليها تقديمها على عكس المؤسسات العمومية التي تلقى الدعم من الدولة.(مريم و نصيرة، 2017، صفحة 08)

2– مشكل التسويق:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي، بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المؤسسات الكبيرة والمؤسسات التجارية الخارجية التي تستوي منتجات مماثلة، ويضاعف من صعوبة الأمر ' تفضيل الجهات حكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر، ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة، ولتفادي المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبشكل عام يعاني هذا النوع من المؤسسات العديد من المشكل التسويقية، والتي يمكن تقسيمها إلى مشاكل تسويقية داخلية وأخرى خارجية.

أ – مشاكل التسويق الداخلية:

افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهارات التسويقية، الأمر الذي يجعلها تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها، مما يجبرها أحيانا على قبول شروط أو مزايا غير التي تسعى إلى تحقيقها.

عدم قدرتها على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق، مما يعرضها إلى خسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق.

افتقار الكثير من هذه الصناعات للمفاهيم الأساسية للجودة، مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات في المنافسة وفتح الأسواق أمامها.

ب– مشاكل التسويق الخارجية:

- عدم دراسة أصحاب هذه المؤسسات للأسواق الخارجية، من حيث حجم وطبيعة هذه الأسواق وطبيعة المنافسة التي تواجه منتجاتهم، لتعدد الدول التي تتعامل في الأسواق الخارجية.
- عدم الاهتمام بتطوير المنتجات بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج يصنع بنفس المواصفة لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير.
- عدم وجود نظام لربط الموزعين بالخارج بالمنتجين في الداخل.(فارس طارق ، 2018، صفحة 46)

3– مشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل على مستوى الإدارة سواء من خلال بطئ معالجة الملفات أو من خلال البيروقراطية الإدارية، وأيضا على المستوى التنفيذي تعاني هذه المؤسسات من مشكل التغيير المفاجئ للقوانين وعد وضوحها في بعض الأحيان، مما يخلق نوع من التوتر في علاقة المؤسسة بالإدارة ويؤثر على أداء المؤسسات.(غرداين حسام، 2017، صفحة 227)

4– مشكل البنية التحتية:

إن هذا المشكل كان السبب في عدم تحقيق العديد من المشاريع التي تحصلت على اعتماد من قبل اللجنة الوطنية أو اللجان الولائية للاستثمار، وقد قسمنا المشكلٍ إلى أربعة مشاكل فرعية

4–1– الأراضي:تظهر هنا القيود البيروقراطية من طرف الجماعات المحلية والهيئات التي تشرف على التسيير العقاري فالأجل أو المدة المتوسطة لعمليات الحصول على الأراضي تقارب سنتين وهذا ما يعتبر أجلا طويلا وأن نسبة كبيرة من المستثمرين لم يتحصلوا على أراضي لإقامة مشاريعهم.

هذا المشكل يتعلق بصفة القدرات الفنية والمالية للهيئات المكلفة بإنجاز هذه المسالك وتهيئة المناطق التي هي في أغلبها تابعة للقطاع العمومي.

4-2- المنافع:تتدخل في هذا الميدان ثلاث هيئات عمومية:

- الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.
- الماء الصالح للشرب والماء الصناعي.
- البريد والمواصلات.
- الهندسة المدنية والعمرانية: فيما يخص الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية فالأمر يخضع ويرتبط بعدة إجراءات معقدة بالإضافة إلى العجز الملاحظ بهذا السوق الذي يتميز بأنه سوق الحاجة هذه الممارسات ستؤدي في النهاية إلى اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية التي يمتاز بارتفاع في الأسعار والمواد.(غزال مريم، 2017، صفحة 09)

5- مشاكل فنية:

ومنها:

- الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسة.
- استخدام أجهزة أقل حداثة، أو أقل تطورا مقارنة مع تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.
- عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية.
- عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية.
- صعوبة الحصول على المدخلات المادية للإنتاج.(بشني يوسف، 2022، صفحة 406)

6 – مشكل التحفيزات الضريبية والجمركية:

تلعب التحفيزات الضريبية دورا هاما في توظيف وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها في الاقتصاد الجزائري تتحمل أعباء ضريبية لاتساعد بأي حال من الأحوال على تطوير إنتاجها، بل تؤدي إلى تنامي الأنشطة التي تصب في خانة التهرب الضريبي.(ميلودي أم الخير، 2021، صفحة 48)

ثانيا: التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة خاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في:

1– عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية 1995، والتي تسعى إلى خلق تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة.(الناصر، 2008 – 2011، صفحة 41)

2– ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود مايطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.(الناصر، 2008 – 2011، صفحة 42)

3– التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ:

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للمؤسسات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب.(الناصر، 2008 – 2011، صفحة 43)

ثالثا : عوامل فشل و نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1 – عوامل فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

كما تم تفصيله أنفا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من المشاكل والمعوقات فبعضها داخلي متعلق بالمؤسسة ذاتها، الأخر تفرضه البيئة الخارجية كتحدي المنافسة وظروف السوق وإشكالية التمويل وقد أثبتت العديد من الدراسات أن نسبة معتبرة من المشاريع تفشل في السنوات الأولى لإنشائها ففي دراسة أمريكية توصلت إلى أن 24%من المشاريع الجديدة فشلت في السنتين الأولين لإنشائها، و51% خلال الأربع سنوات و63% فشلت خلال السنوات الست الأولى لإنشائها، وفي دراسة (وان بريد ستريت)، تبين أن نسبة إغلاق 59% من الأعمال التجارية سببه ضعف كفاءة الإدارة كما أن 48% بسبب عدم كفاية رأس المال والجدول يبين أهم أسباب الفشل:

الجدول رقم 4: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أسباب الفشل	النسبة المئوية للشركات المتضررة	
	أراء أصحاب المصالح %	أراء الدائنين %
الكساد التجاري	68	29
عدم كفاءة الإدارة	28	59
عدم كفاءة رأس المال	48	33
الديون	30	18
الهبوط في قيمة الموجودات	32	6
الموقع السيئ للشركة	15	3
الفوائد المرتفعة على الاقتراض	11	2
تغيرات غير ملائمة في منطقة العمل	11	2

المصدر: بوساق أحمد، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقاتوالمقومات) حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر رقم 03، ص33.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن سبب فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من وجهة نظر الدائنين هي 59% ويرجع ذلك إلى:

- سوء إدارة المخزون، وتتمثل في عدم توازن كميات المخزون وتقديرات الشراء الخاطئة والتي يغلب عليها الصفة الانفعالية والعاطفية بسبب ضعف الخبرة.

- سوء إدارة الأموال وخاصة المبالغة في منح الائتمان، فأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرضت لأزمات بسبب منح الائتمان غير المضمون
- الإفراط في التكاليف العامة والتشغيلية وضعف التدفق النقدي والسيولة.
- ضعف القدرة على المنافسة والتي تظهر بأشكال مختلفة منها عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة، والموقع السيئ في السوق الذي يتم اختياره بعيدا عن الدراسات الاقتصادية.
- ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المحدودة لأصحاب المشاريع عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية إضافة إلى ضعف إمكانية التصدير وقلة الإلمام بطبيعة الأسواق وانحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء.
- ضعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات كوسيلة للنفاذ للأسواق وضعف تعاملها مع محيطها الخارجي خاصة ما تعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المؤسسات الكبرى.

كما يعد من أهم أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المتعلقة بالضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة، كما تفتقر العديد من الدول على جهة مسؤولة لوضع إستراتيجية متكاملة لتطوير هذا القطاع، وتشكو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من العديد من المعوقات التي تتسبب في فشلها وعدم استمراريتها خاصة منها عدم ملائمة بيئة الأعمال وصعوبة النفاذ للتمويل.(بوساق أحمد، 2021، الصفحات 32 - 33)

2 – عوامل نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة

أ–الدعم الحكومي:

إن المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل من الدعم الحكومي من أهم الأساليب وأنجعها للمساهمة في الارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات ويكون دعم الدولة لهذا القطاع من خلال:

- التخلي عن جميع القيود الإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال توفير البنية التحتية من طرق ومواصلات لتشجيعها للإنتاج والتصدير.
- تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية والتي تشمل تزويد بالأفراد بخدمة التعريف بالأعمال والمهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم وكذلك الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة ' الموقع، رأس المال اللازم والأسواق.
- تقديم الاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق.(حبيبة، 2012 - 2013، صفحة 29)

ب – إتقان الإنتاج وحسن تسويقه

يمثل الإنتاج والتسويق الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة ويعتبران في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تدعيمها يجب العمل على:

- الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين الفن الإنتاجي.
- تطوير تصاميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على جودة الإنتاج وتطبيق معاييرها.
- العمل على توسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عنها بالطرق الحديثة كالاشتراك في المعارض المحلية والدولية.(حبيبة، 2012 - 2013، الصفحات 30- 31)

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هناك العديد من التصنيفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب عدة معايير والتي تتمثل في:

1– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب العيار القانوني

أ – مؤسسات فردية: وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح، وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة من أرباح أو خسائر.

ب – مؤسسات الشركات: هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل طرف بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة، وفيها شركات الأشخاص، وشركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة، وشركة المحاصة، شركات الأموال، وشركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التوصية بالأسهم.(سليمة، 2016 - 2017، صفحة 37)

2– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة الملكية

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى

أ– مؤسسات خاصة: هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص، شركات أموال....).

ب– شركات مختلطة: هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص، أي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة.

ج– مؤسسات عامة: هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة قبل أن يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في إدارة المؤسسات في إدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة لها، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وليس هناك أهمية كبيرة للربح في هذا النوع من المؤسسات وإنما هدفها الأساسي تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج بذلك يمكن أن تحقق الربح.(سليمة، 2016 - 2017، صفحة 39)

3– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الاقتصادي:

المؤسسات الصناعية:تختلف هذه المؤسسات حسب حجم النشاط إذ نجد مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكاربونات، وما يميز هذا النوع من المؤسسات كبر حجم رؤوس الأموال المستخدمة والكفاءة والمهارات العالية، كما نجد أيضا مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الغزل، النسيج ومؤسسات الجلود.

المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية بعض المؤسسات الأخرى كمؤسسات التأمين والبنوك.

المؤسسات الفلاحية:وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية الأراضي الفلاحية واستصلاحها وتقوم بثلاث أنواع من الإنتاج: نباتي، حيواني، سمكي .

المؤسسات المالية:هي المؤسسات التي تهتم بالنشاطات المالية كمؤسسات الضمان الاجتماعي والبنوك.

مؤسسات الخدمات:وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، البريد والموصلات والمؤسسات الجامعية، إذن نشاطها الأساسي تقديم الخدمات وبدون مقابل.(مراكشي محمد لمين، صفحة 9)

4– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

حسب هذا المعيار يوجد ثلاثة أصناف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لمسمع الاستهلاكية:

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السمع الاستهلاكية على تصنيع عدة منتجات، ويعود التركيز عليها نظرا لكونها تتلاءم مع خصائص هذه المؤسسات، وتتمثل هذه المنتجات في:

- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- المنتجات الغذائية

- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ب– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع والتي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيمائية والبلاستيكية، وصناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

ج– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

إن أهم مايميز مؤسسات إنتاج سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتاجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة وكبر رأسمالها، الأمر الذي قد لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي ينحصر في بعض الأنشطة والفروع البسيطة، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون هذا في البلدان المتقدمة، أما في البلدان النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن والآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية وتجميع بعض الآلات الكهرومنزلية.(سليمة، 2016 - 2017، صفحة 42)

المطلب الثالث: هياكل وصناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: الهيئات الحكومية الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الجزائرية من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومن أهمها:

1– وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010، حيث تعمل على توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(غرداين حسام، 2017، صفحة 230)

أ– المشاتل وحاضنات الأعمال:

تعرف الحاضنات عموما على أنها " مؤسسة قائمة بذاتها تعمل على توفير جملة من التسهيلات والخدمات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة لتجاوز مرحلة الانطلاق، ويمكن أن تكون هذه المؤسسات تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة " (حسين رحيم، 2003)، وفي الجزائر هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأخذ ثلاثة أشكال هي: المحضنة، الورشة ونزل المؤسسات، تضطلع المحاضن (المشاتل) بوظائف عديدة تصب في إطار مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسعى هذه الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية (الجريدة الرسمية العدد 13، 2003):

أ- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.

ب- المشاركة في الحركية الاقتصادي في مكان تواجدها.

ج- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.

د- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.

و- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.(الدين، 2007، صفحة 225)

هـ- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.

ي- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي.

يوجد حاليا 15 محضنة (مشتلة) على المستوى الوطني تم إنشاء 14 منها سنة 2003 أما الأخيرة فكانت محضنة الجزائر والتي تم إنشاؤها سنة 2004 وذلك بالمرسوم التنفيذي رقم 04-163 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1425 الموافق 2004/06/05.(الدين، 2007، صفحة 226)

ب–مراكز التسهيل:

تم إنشاءها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03 – 79 المؤرخ في 25 فيفري2003، وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن مهامها:

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملوا المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.

- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير.
- دعم وتطوير القدرة التنافسية والمساعدة على نشر التكنولوجيا الجديدة.(بالة خولة، 2021 - 2022، صفحة 31)

ج- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه.

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطوير الاقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة، وجميع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.(غرداين حسام، 2017)

ثانيا: المؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الدعائم الأساسية في البناء الاقتصادي كنواة وبداية لحركة التصنيع، تحدي وتواجه هذه المؤسسات تحدي تنافسي كبير وبذلك فانه من الصعب تصور أي تطور لها بدون دعم من الدول التي تنتمي إليها، ومن أجل دعم ومرافقة هذه المؤسسات تم إنشاء هياكل عديدة تعمل على تدعيمها سواء في الجوانب التشريعية والتنظيمية أو في الجوانب المالية، ومن أهم هذه الهياكل:

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ENSEJ):

استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية وتضطلع بالمهام الآتية:

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.(شريف غياط، 2008، الصفحات 133 - 134)

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI):

أنشأت هذه الوكالة سنة 2001، بموجب المرسوم رقم 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وهي هيئة أنشأت تحت وصاية رئيس الحكومة، لتتحول في ظل القانون 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار وبموجب المادة 26 منه إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والتي تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات الأخرى بتسجيل الاستثمارات وترقيتها والترويج وكذا ترقية فرص الاستثمار في الخارج وتسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس المشاريع الاستثمارية وإنجازها، وجاءت هذه الهيئة لتحل محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار ANDI) المنشأة 1993، بعد فشلها في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تضم مهام كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ووكالة ترقية ودعم الاستثمار وهذا بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار في إطار هيكل واحد والتكفل بكافة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتمكينهم من تنفيذ مشاريعهم.(قاشي يوسف، 2017، صفحة 242)

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM):

يعتبرالقرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على الاعتماد على النفس " المبادرة الذاتية " و" على روح المقاولة " لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في القطاع الغير الشرعي.(شريفي ويزة، 2011، الصفحات 113 - 114)

من بين مهامها:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسندة في آجالها.

- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.(بالة خولة، 2021 - 2022، صفحة 26)

4- الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي ANDRU:

أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95 – 183 المؤرخ في 2 جويلية 1995 للإشراف على عمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي تتمثل وظائفها في:

- إعداد البرامج والسهر على تنفيذها.
- تقييم أجهزة المتابعة والتقويم لأعمال البحث التي تتكفل بها.
- تمويل مشاريع البحث المقررة.
- تشجيع وتنشيط ميكانيزمات الدعم والتسيير الإداري والمالي.
- ضمان نشر نتائج البحث التي تتكفل بها ورفع شئنها.
- المساهمة في تنظيم التظاهرات العلمية.
- تقديم المساعدة التقنية والمالية لاقتناء التجهيزات والوثائق العلمية الضرورية لإنجاز برامج البحث (بالأطرش، 2021 - 2022، صفحة 15)

ثالثا: صناديق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 بحيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وتوكل إليه المهام التالية:

- ضبط بشكل مستمر بطاقات المنخرطين وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين على البطالة.
- تسيير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي تغطيه.
- المساعدة والدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية
- إعادة انخراط البطلين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة.
- تنظيم الرقابة في مجال التأمين عن البطالة.
- تأسيس والمحافظة على صندوق الاحتياطات لمواجهة التزامات المستفيدين في جميع الظروف.(أمينة، 2016 - 2017، صفحة 56)

2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

بهدف تسهيل عملية الاقتراض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء فيما يتعلق بالإنشاء أو التوسيع، وطبقا لأحكام المادة 14 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقامت الدولة بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 – 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، الصندوق عبارة عن مؤسسة عمومية موضوعة تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يعتبر هذا الصندوق آلية تسمح بتسهيل عملية الوصول إلى التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطويرها، وهو بذلك يشكل إحدى الادوات المالية التي تسعى لخلق مناخ ملائم لتطوير المقاولاتية في الجزائر.

أما عن المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق فهي تتمثل في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج سلع وخدمات، حيث تعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم في الإنتاج أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات أو في رفع الصادرات.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة أو تسمح بخلق مناصب الشغل.
- المشاريع التي تساهم في تطوير المناطق الجهوية للبلاد.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.(نادية د.، 2011 - 2012 ، الصفحات 91 - 92)

من مهامه:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.(بالة خولة، 2021 - 2022، صفحة 28)

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI):

هي شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العامة بموجب المرسم الرئاسي 134 – 04 المؤرخ في 19 أبريل 2004 الذي يحمل قوانين صندوق ائتمانات الاستثمار لدعم وإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل الوصول إلى الائتمان (كائن اجتماعي قانوني). ويبلغ رأس مالها المسجل 30 مليار دولار.

بالإضافة إلى ذلك، يتم منح إمكانية لجميع البنوك والائتمان في المكان، للحصول على حصة في رأس مال الصندوق. إن رسملتها من خلال الهيمنة العامة واستيعاب ضمانها المالي لضمان الدولة بموجب قانون المالية لعام 2009 يعزز توقيعها على الضمان وجعلها مؤسسة من الدرجة الأولى.(الرحماني، 2022، صفحة 91)

ومن بين مهامه:

- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار.
- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها والمراجع التوثيقية ومصادر المعلومات الضرورية لتحضير مشاريعهم.
- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.
- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطويرها.
- وضع خدمة الاستثمارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الاقتضاء.
- مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى على القيام بالترتيبات المرتبطة بإنجاز المشاريع.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخصائص التي تميزها، بالرغم من الأهمية البالغة التي يحظى بها هذا القطاع في مختلف دول العالم إلا أنه لا يتمتع لحد الآن بوضع تعريف متفق عليه عالميا يحدد بدقة ماهية هذه المؤسسات.

وهذا راجع إلى تعدد المعايير التي تتحكم في هذا التعريف بين الدوللتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، كما أن هذه المؤسسات تواجه مشكلات وصعوبات تحد من تطورها وتعرقل نشاطها وتقلل من مساهمتها في التنمية الاقتصادية، كذلك تحظى هذه المؤسسات بهياكل وهيئات الدعم المالي.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة

تمهيد:

يعتبر التمويل من أبرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لخصوصيتها وذلك لنقص الموارد الملية وصغر حجمها وكثافة العمالة، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر.

والدولة الجزائرية عملت على توفير العديد من برامج الدعم الماليللقضاء على هذه الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات على المساهمة في التنمية المحلية والوطنية، ومن بين هذه البرامج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

وسيتم التطرق في هذا الجانب التطبيقي إجراء دراسة ميدانية على كيفية التمويل والإعانات المالية التي تأخذها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة.

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة

في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت الجزائر العديد من الأجهزة في سبيل النهوض بهذا القطاع ومن أسسها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وفي هذا المبحث سيتم التطرق وعرض موجز لهذه الوكالة.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة

أولا: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومهامها وأهدافها وأشكال الاستمثار

1 – تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات الصغيرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.

تسند سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والصغيرةوالمتوسطة. (المادة 1 من من المرسوم التنفيذي رقم 22 – 355).

تلقي أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20 – 186 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1441 الموافق ل 20 يوليو 2020 الذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.(المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 22 – 355)

2– مهامها

2– 1: بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا ENSAJ

- تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية.
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع.
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم.

- تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطارات مشاريعهم الاستثمارية.
- تشجيع كل من أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- تقيم علاقات المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- ضمان المتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها
- بالإضافة للمهام السابقة التي تضطلع وكالة ANADEبمهام جديدة من بينها
- إعداد البطاقية الوطنية التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجع استحداث وتطور الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلي احتياجات السوق المحلي أو الوطني.
- تعمل على عصرنةورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجعل استحداث المؤسسات المصغرة
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

3– أهداف الوكالة:

- تطوير أشكال التعاون مع محيط المؤسسات المصغرة.
- تسهيل إجراءات استحداث المؤسسات المصغرة.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة.
- ضمان ديمومة المؤسسات ومرافقتها.
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
- العمل على جعل المؤسسات المصغرة على استراتيجيا في التطور الاقتصادي.

أشكال الاستثمار:

المرسوم التنفيذي رقم: 20/374مؤرّخ في 01جمادى الأولى عام 1442الموافق 16 ديسمبر سنة 2020، يعدّل ويتمّم المرسوم التنفيذي رقم: 03/290 المؤرّخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

استثمار الإنشاء: ويتمثل في إنشاء المؤسسات مصغرةجديدة من طرف شاب أو أكثر أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة، بصفة فردية أو جماعية أو في شكل تجمع مؤسسات.

استثمار التوسيع: ويتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء، أو تلك التي ترغب قي توسيع نشاطها كالمؤسسات الحرفية، الفلاحية، المنتجة للسلع والخدمات وكذا المستفيدة من جهاز ANGEM.

ثانيا: شروط التأهيل والهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة

1 – شروط التأهيل

- أن يتراوح عمره أو عمرهم مابين 18 و55 سنة.
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني أو لهم مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- ألا يكون أو ألا يكونوا قد استفادوا من تدابير أعانة بعنوان إحداث النشاطات.

2 – الهيكل التنظيمي

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنميةالمقاولاتية وكالة المسيلة

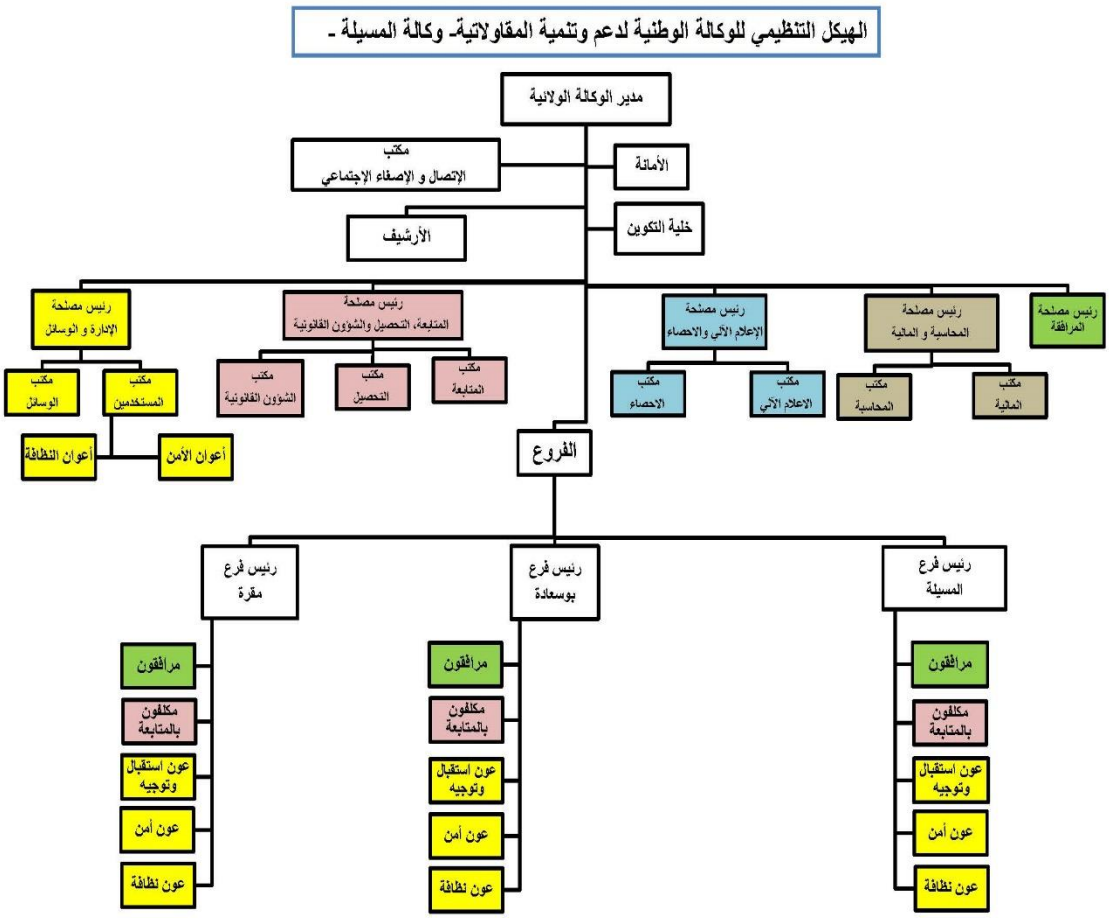

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة

المطلب الثاني: الدعم المادي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة

أولا: الدعم المادي المقدم من طرف الوكالة

يتمثل الدعم المادي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة في التمويل، ويقدم وفق ثلاثة صيغ تتمثل فيما يلي :

التمويل الثلاثي:عبارة عن تمويل يجمع ثلاثة أطراف تتمثل في المساهمة الشخصية لصاحب المشروع ومساهمة البنك والوكالة، حيث تكون مستويات التمويل كالآتي :

الجدول رقم 5: الهيكل المالي لتمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	البنك
حتى 010.00000دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع المسيلة

التمويل الثنائي:عبارة عن تمويل يجمع بين صاحب المشروع والوكالة حيث تكون مستويات التمويل كالآتي :

الجدول رقم 6:الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)
حتى 10.000 000	%50	%50

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع المسيلة.

التمويل الذاتي:يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية لصاحب المشروع

الجدول رقم 7:الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000 000	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع المسيلة.

ثانيا: الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة العديد من الإمتيازات والإعانات المتعلقة بالجوانب المالية والجبائية، وتتمثل فيما يلي:

1-الإعانات المالية

- قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار في حالة التمويل الثلاثي يسدد خلال الفترة.

الشكل رقم 2: قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار في حالة التمويل الثلاثي يسدد خلال الفترة

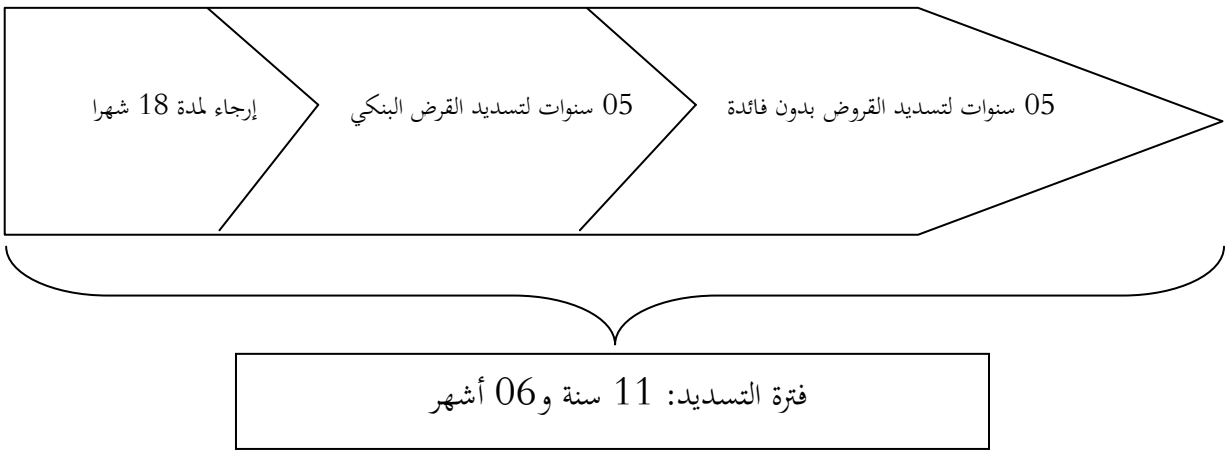

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع مسيلة

- تخفيض نسب فائدة القرض البنكي إلى 100 % بالنسبة إلى كل النشاطات، نسبة الفائدة 0 %.
- قرض غير مكافأ إضافي لا يتجاوز مبلغه خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، التكفل بإيجار المحل أو مكان الرسوم على مستوى الموانئ، المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة.

ملاحظة: هذه القروض تمنح للشباب أصحاب التمويل الثلاثي وفي مرحلة الإنشاء فقط.

- قرض غير مكافأ إضافي للإستغلال، بصفة استثنائية لا يتجاوز مبلغه مليون دينا (1.000.000 دج).
- منح علاوة تكنولوجية حسب أهمية المشروع ومحتواه التكنولوجي وكذا وأثره في الاقتصاد المحلي أو الوطني، على أن لا تتجاوز 10 % من كلفة الاستثمار.

ملاحظة: تحديد شروط وكيفيات منح هذه العلاوة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الإستثمار في حالة التمويل الثنائي يسدد خلال الفترة :

الشكل رقم 3: قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الإستثمار في حالة التمويل الثنائي يسدد خلال الفترة

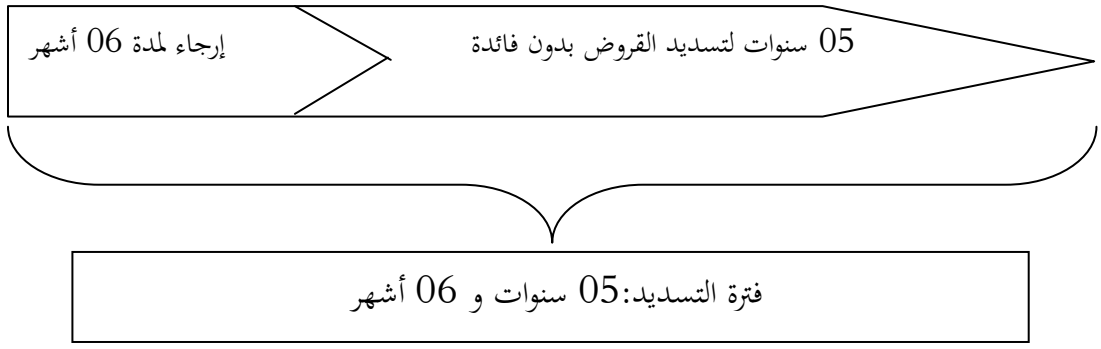

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

- تخفيض نسب فائدة القرض البنكي إلى 100 % بالنسبة إلى كل النشاطات، نسبة الفائدة 0 %.
- قرض غير مكافأ إضافي لا يتجاوز مبلغه خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، التكفل بإيجار المحل أو مكان الرسوم على مستوى الموانئ، المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة.

ملاحظة: هذه القروض تمنح للشباب أصحاب التمويل الثلاثي وفي مرحلة الإنشاء فقط.

- قرض غير مكافأ إضافي للاستغلال، بصفة استثنائية لا يتجاوز مبلغه مليون دينا (1.000.000 دح).
- منح علاوة تكنولوجية حسب أهمية المشروع ومحتواه التكنولوجي وكذا وأثره في الاقتصاد المحلي أو الوطني، على أن لا تتجاوز 10 % من كلفة الاستثمار.

ملاحظة: تحديد شروط وكيفيات منح هذه العلاوة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 – الإعانات الجبائية:

2 – 1: مرحلة الإنجاز

- تطبيق المعدل المخفض للرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة (05 %) والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA عند اقتناء المعدات والتجهيزات وكذا الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء عند مرحلتي الإنشاء أو التوسعة.

2-2:مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من مبلغ الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات لمدة3 سنوات أو 6 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا أو 10سنوات لمناطق الجنوب.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو (TAP- IRG –IBS) ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة أو 10 لمناطق الجنوب.
- تمدد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)أو (TAP – IRG –IBS) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محدودة.
- إعفاء ضريبي تدريجي بعد نهاية فترة الإعفاء.

3-الامتيازات شبه الجبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة بعد الدخول في مرحلة الاستغلال من تخفيضات في حصة اشتراكات الضمان الاجتماعي وذلك في إطار التدابير التشجيعية المتعلقة بدعم وترقية التشغيل المنصوص عليها في القانون رقم06 - 21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006.

4-امتيازات أخرى:

في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن للشباب أو الشباب ذوي المشاريع، الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

يستفيد الشاب أو الشباب ذوو المشاريع دون مقابل، من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.

يستفيد الشاب أو الشباب ذوو المشاريع من برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة

يمكن للشباب ذوي المشاريع الاستفادة من محلات في مناطق نشاط مصغرة متخصصة ومجهزة بصيغة الإيجار، بالنسبة لنشاطات إنتاج السلع والخدمات.

المبحث الثاني: تطور للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – المسيلة

في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها حصيلة نشاط الوكالة في تمويل المؤسسات وكذا اثر هذا التمويل على مؤشرات التنمية منها توزيع هذه المؤسسات على قطاعات النشاط بالولاية وكذا مناصب العمل المستحدثة

المطلب الأول: دراسة تقييمية لدور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – المسيلة في إنشاء وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

نستعرض أهم مساهمات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على مؤشرات مهمة في تطوير تعدادالمؤسسات الممولة وغيرها وفيمايلي عرضها:

أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للفترة (2015 – 2021)

ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولاية المسيلة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل العديد من المشاريع في مختلف قطاعات النشاط والجدول الموالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة.

الجدول رقم 8: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة للفترة (2016–2021)

السنوات	الحصيلة الولائية للمؤسسات صوم	النسبة %
2016	235	36.72
2017	35	5.47
2018	67	10.47
2019	120	18.75
2020	70	10.94
2021	113	17.66
المجموع	640	100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ويمكن توضيح هذه البيانات أفضل مما يعطي صورة على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق الوكالة من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 4: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة(2016 – 2021)

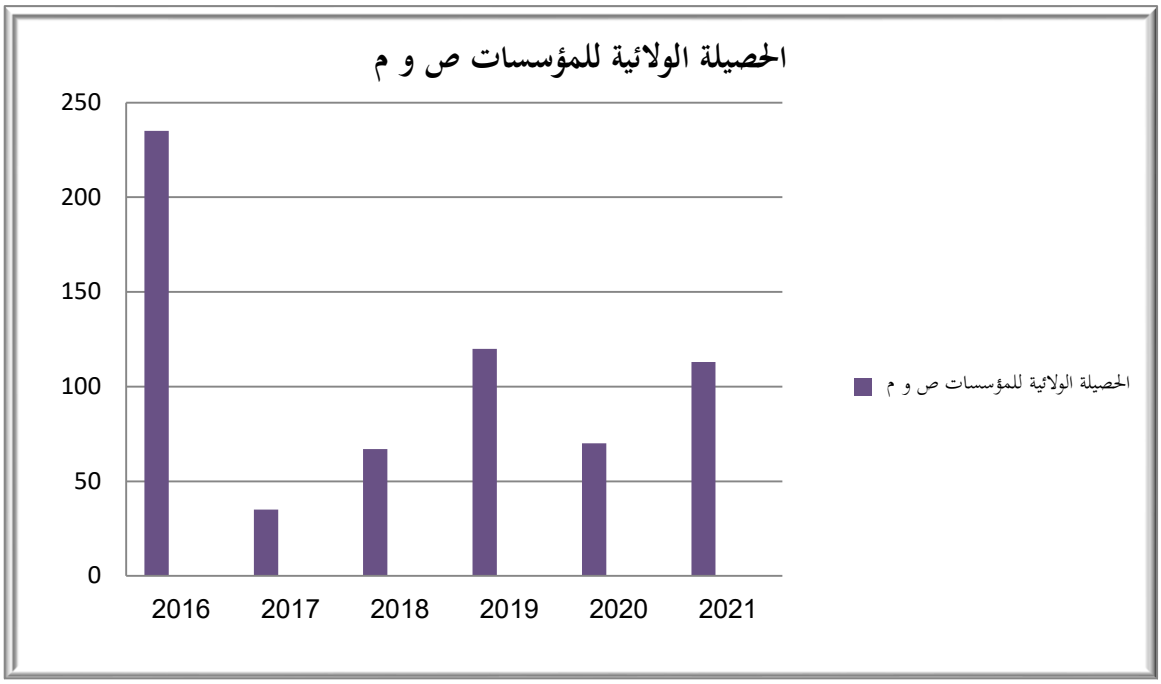

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة كان متناقصا حيث في سنة 2016 قوية، فقد قدرت بحوالي 235 مؤسسة، وهي أعلى قيمة مسجلة لنشاط الوكالة وتعود إلى الزيادة المطردة في هذه السنة مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، أما في سنة 2017 فنلاحظ تناقص حاد حيث وصل عدد المؤسسات إلى 35 مؤسسة، ثم بدأت في تزايد محسوس في سنة 2018 إلى أن وصلت 67 مؤسسة، ونلاحظ أيضا إلى تزايد طفيف في سنة 2019 حيث وصلت إلى 120 مؤسسة، ثم بدأت في التناقص إلى أن رجعت في سنة 2020 إلى 70مؤسسة، حيث نلاحظ ارتفاع في سنة 2021 إلى أن وصلت إلى 113 مؤسسة.

ثانيا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس وعدد مناصب العمل المستحدثة

إن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب له أثر ايجابي على عدد المناصب الموفرة على فئة الشباب حسب جنسه (ذكر أو أنثى) وهو مايسهم في التخفيف من حدة البطالة عند هذه الفئة، والجدول الموالي بين عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة لهذه الفئة حسب الجنس.

الجدول رقم 9: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس.

السنوات	عدد المؤسسات الذكور	النسبة %	عدد المؤسسات إناث	النسبة %
2016	221	94.04	14	5.95
2017	31	88.57	4	11.43
2018	64	95.52	3	4.48
2019	113	94.16	7	5.83
2020	60	85.71	10	14.28
2021	104	92.04	9	7.96
المجموع	221	94.04	14	5.95

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع المسيلة

ويمكن ترجمة البيانات الواردة في الجدول أعلاه في الشكل الموالي بغية إعطاء صورة واضحة عن تطور هذه المشاريع.

الشكل رقم 5: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس.

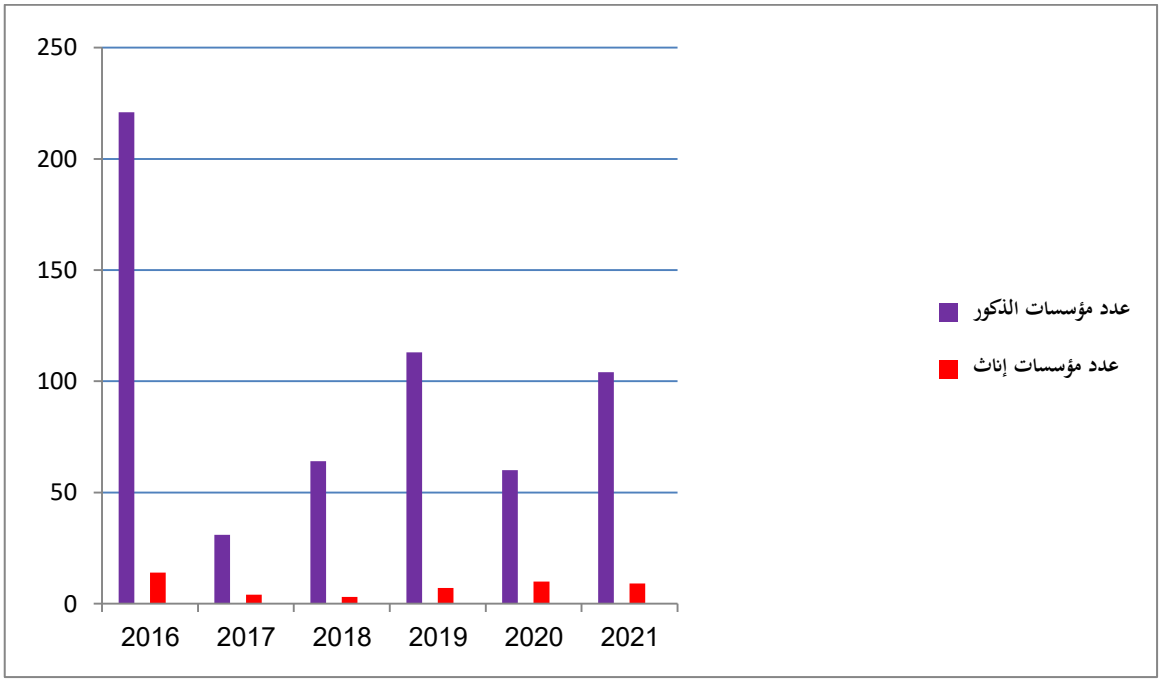

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

من خلال الشكل السابق يمكن نلاحظ في سنة 2016 تزايد في عدد مؤسسات الذكور ما يقارب 223 مؤسسة والاناث14 مؤسسة، فنلاحظ المشاريع الممولة من طرف الذكور أكثر من المشاريع الممولة من طرف الإناث، أما في سنة 2017نلاحظ تناقص كبير في عدد مؤسسات الذكور بقيمة 31مؤسسة والإناث 4

مؤسسات وهذا ما تم تفسيره في تراجع الدولة عن سياسة دعم هذه المؤسسات بعد الأزمة الحاصلة وتراجع أسعار النفط.

وفي سنة 2018 نلاحظ تراجع للزيادة القليلة في عدد مؤسسات الذكور بينما تناقص في عدد مؤسسات الإناث، وفي سنة 2019 تزايد في عدد مؤسسات الذكور إلى 113 مؤسسة وشاهدنا أيضا تزايد في عدد مؤسسات إناث إلى أن وصلت إلى 7 مؤسسات، وفي سنة 2020 حيث لاحظنا رجوع إلى تناقص محسوس في عدد مؤسسات الذكور حيث تناقص بقيمة 60 مؤسسة بينما تزايد في عدد مؤسسات إناث مقارنة بالسنة السابقة حيث وصلت إلى 10 مؤسسات، وفي سنة 2021 تزايد في عدد مؤسسات ذكور حيث بلغ 104 مؤسسة وتناقص طفيف في عدد مؤسسات إناث حيث قدر ب 9 مؤسسات. حيث نلاحظ نسب تمويل المشاريع لدى الذكور أكثر من نسب تمويل المشاريع لدى الإناث.

ثالثا: الحصيلة الإجمالية للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات

من أجل معرفة ما مدى تأثير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوازن في ولاية المسيلة سوف نعرض من خلال هذا المؤشر توزيع هذه الأخيرة على قطاعات النشاط بالولاية :

الجدول رقم 10: تطور الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية المسيلة من طرف الوكالة خلال الفترة (2016 –2021)

السنوات	الزراعة	الصناعة	الفنون والحرف اليدوية	المباني والأشغال العامة	خدمات	صيانة	نقل البضائع
2016	115	30	7	22	35	19	0
2017	11	1	1	2	12	1	0
2018	14	13	0	19	4	9	0
2019	62	16	2	11	7	9	0
2020	22	12	1	7	7	9	0
2021	43	25	5	13	7	10	0
المجموع	267	97	16	74	72	57	0

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المسيلة

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا على توزيع هذه المؤسسات سوف نعرضها بالشكل التالي :

الشكل رقم 6: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط

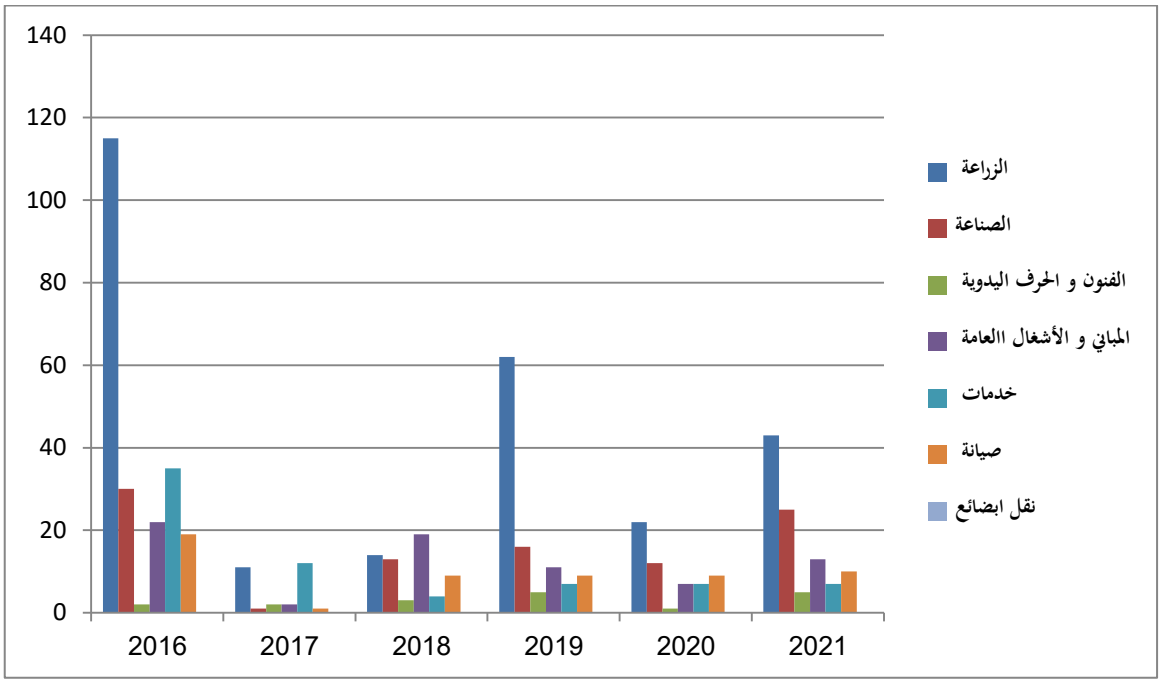

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

في الفترة 2016 – 2020 نلاحظ:

- حصيلة تمويل قطاع الزراعة بلغ 267 مؤسسة، بينما حصيلة تمويل قطاع الصناعة قدر ب 97 مؤسسة، ونلاحظ قطاع الفنون والحرف اليدوية يمول 16 مؤسسة، وقطاع المباني والأشغال العامة يمول 74 مؤسسة، فنلاحظ أن قطاع الخدمات يمول 72 مؤسسة.
- بينما قطاع الصيانة فقد مول 57 مؤسسة، فقطاع نقل البضائع لم يمول أي مؤسسة.
- وهذا ما تبين أن قطاع الزراعة هو أكبر قطاع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة.

المطلب الثاني: دراسة تقييمية لدور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – المسيلة في إنشاءوتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

وفي هذا المطلب سنحاول استعراض أهم مساهمات للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تم استبدال تسميتها من JESNE إلى EDANAفي سنة2022 وسوف نستعرض مؤشرات مهمة.

أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف EDANA للفترة (2020–2022)

ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية المسيلة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل عدد من المشاريع والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة:

الجدول رقم 11: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرفالممولة للفترة (2020 – 2022)

السنوات	الحصيلة الولائية للمؤسسات صوم	النسبة %
2020	75	23.73
2021	117	37.03
2022	124	39.24
المجموع	316	100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ويمكن توضيح الجدول السابق في الشكل البياني الآتي :

الشكل رقم 7: تطور عدد المؤسسات الممولةمن طرف الوكالة للفترة (2020– 2022)

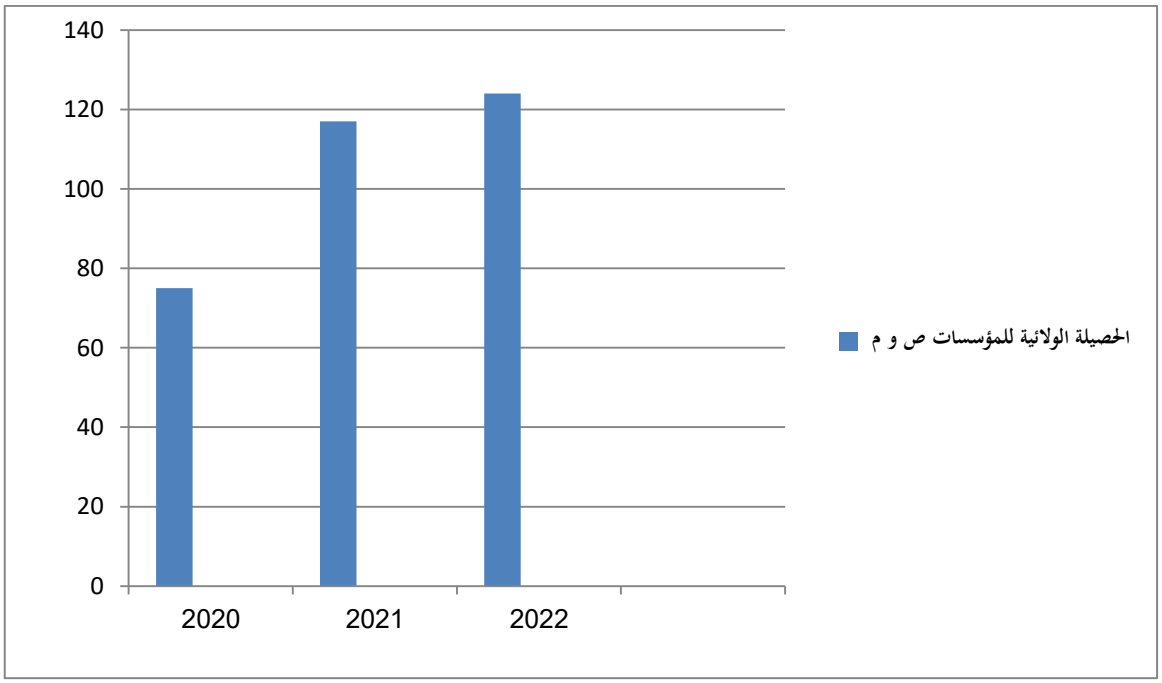

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

نلاحظ في سنة 2020 بلغ عدد المؤسسات 75 مؤسسة، وفي سنة 2021 تزايد عدد المؤسسات الممولة إلى 117 مؤسسة، وفي سنة 2022 نلاحظ تزايد في عدد المؤسسات الممولة حيث وصل إلى 124 مؤسسة، وشهدت سنة 2022 أكبر نسبة في تمويل المشاريع

2– حجم التمويل المقدم من طرف الوكالة بالمسيلة للمؤسسات الممولة:

في ما يلي نوضح حجم التمويل الذي استفادت منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المسيلة والجدول الموالي يوضح حجم التمويل التي استفادت منه هذه الأخيرة.

الجدول رقم 12: حصيلة تمويل المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة(2020– 2022)

السنوات	مبلغ التمويل دج
2020	7 ،325063963
2021	2 ،553978997
2022	8 ،608232805
المجموع	1487275766.7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتة

من خلال الجدول أعلاه التطور الملحوظ في حجم التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة بولاية المسيلة حيث شهدت تزايد ابتداء من سنة 2020 إلى سنة 2022 حيث بلغ حجم التمويل لهذه المؤسسات سنة 2020 ب 325063963.7 دج ليصل في سنة 2021 إلى 553978997.2 دج ليعرف التمويل تزايدا في سنة 2022 ليصل إلى 608232805.8 دج وتعتبر سنة 2022 السنة التي تم فيها حجم تمويل أكبر للمؤسسات من السنوات الأخرى.

3 – عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية :

نتيجة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المسيلة تم استحداث مناصب عمل لمختلف شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي واعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة للفترة الممتدة (2020 – 2022) كما يلي :

الجدول رقم 13: عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

السنوات	عدد مناصب الشغل	النسبة %
2020	182	25.49
2021	278	38.94
2022	254	35.57
المجموع	714	100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الشكل رقم 8: عدد مناصب الشغل المستحدثة للفترة (2020 – 2022)

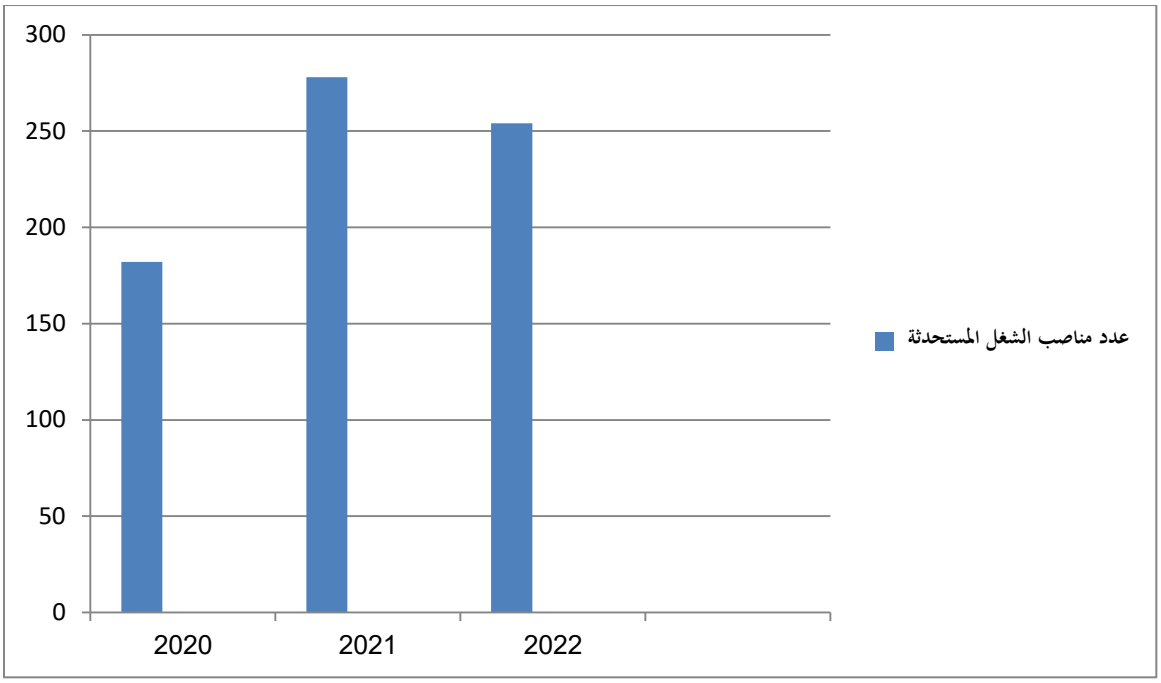

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ عدد مناصب الشغل المستحدثة في سنة 2020قدرت ب 182 منصبا بنسبة 25.49، وفي سنة 2021 عدد مناصب الشغل المستحدثة بلغت ب 278منصبا بنسبة 38.94، وفي سنة 2022 قدر عدد مناصب الشغل المستحدثة ب 254 منصبا بنسبة 35.57.

وهذه الأخيرة شهدت سنة 2021 أكبر نسبة وعدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة.

4– عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس.

الجدول الموالي يبين عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة لهذه الفئة حسب الجنس :

الجدول رقم 14: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس لفئة (2022 – 2020)

السنوات	عدد مؤسسات ذكور	النسبة %	عدد مؤسسات إناث	النسبة %
2020	62	82.66	13	17.33
2021	108	92.31	9	7.69
2022	109	48.66	15	6.96
المجموع	62	82.66	13	17.33

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

يمكن تلخيص هذه البيانات في الشكل الآتي :

الشكل رقم 9: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس.

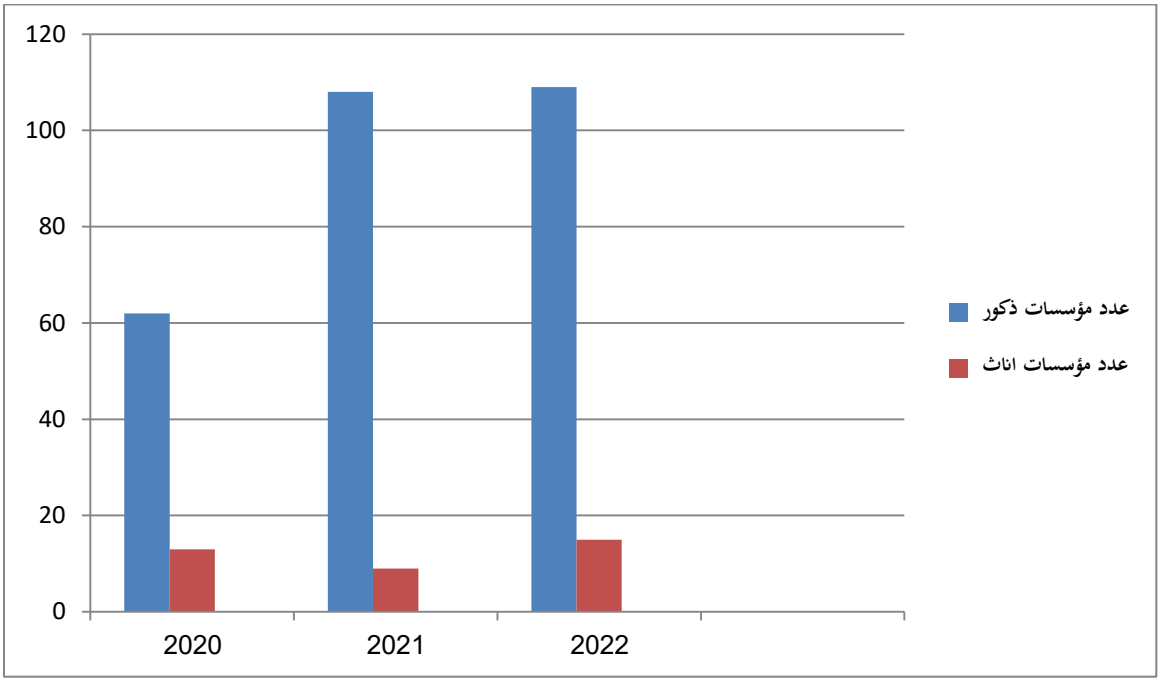

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل رقم 10: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس.

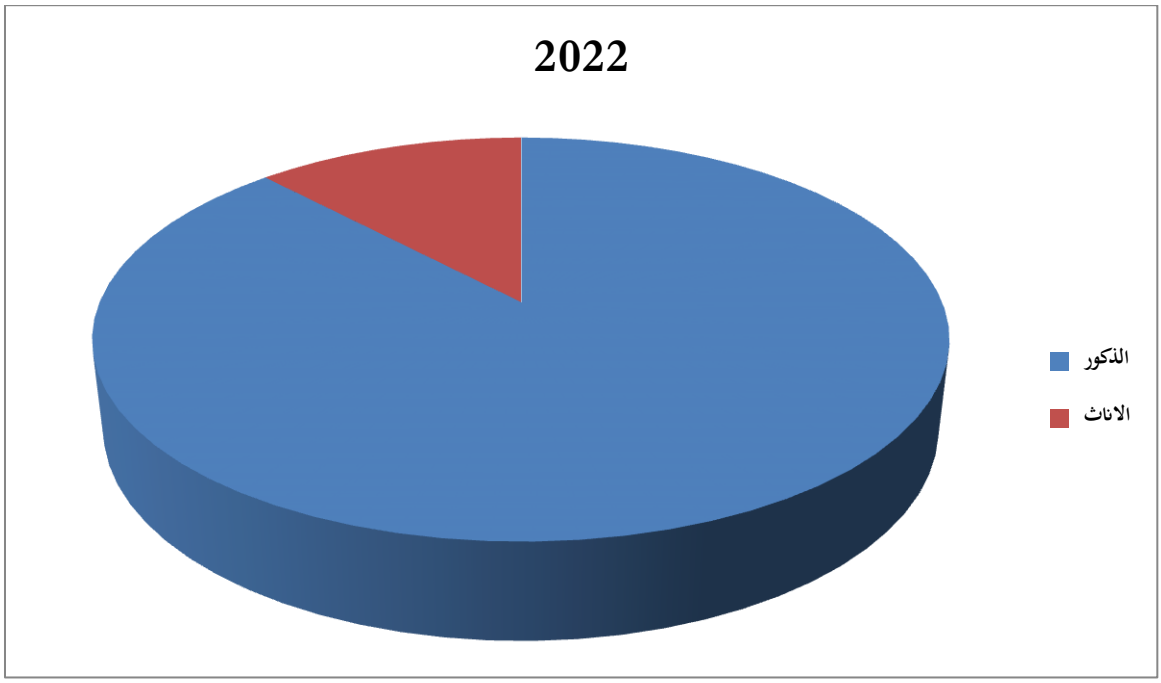

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ في سنة 2020 بلغ عدد المؤسسات الذكور الممولة ب 62 مؤسسة، بنسبة تقدر ب 82.66 % بينما بلغ عدد مؤسسات الإناث الممولة ب 13 مؤسسة بنسبة قدرت ب 17.33%، وفي سنة 2021 تزايد عدد مؤسسات ذكور الممولة إلى أن وصل إلى 108 مؤسسة بنسبة

92.31% بينما تناقص عدد مؤسسات إناث وصل إلى 9 مؤسسات بنسبة قدرت ب 7.69%، في 2022 تزايد عدد مؤسسات ذكور وصل إلى 109 مؤسسة بنسبة تقدر ب 48.66%وكذلك بالنسبة لعدد مؤسسات إناث تزايد حيث وصل إلى 15 مؤسسة بنسبة6.96%.

وفي الأخير نلاحظ في السنوات السابقة يتم تمويل عدد كبير من مؤسسات ذكور بدل من عدد مؤسسات إناث من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المسيلة.

5– الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المستوى الدراسي

سنعرض أهم المستويات الدراسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويلها والجدول التالي يوضح ما يلي:

الجدول رقم 15: تطور الحصيلة الإجمالية للمستوى الدراسي بولاية المسيلة خلال الفترة (2020 – 2022)

السنوات	الجامعي	النسبة %	تكوين مهني	النسبة %
2020	29	37.18	46	58.97
2021	24	20.51	93	79.49
2022	39	27.46	85	68.54
المجموع	29	37.18	46	58.97

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل رقم 11: تطور الحصيلة الإجمالية للمستوى الدراسي.

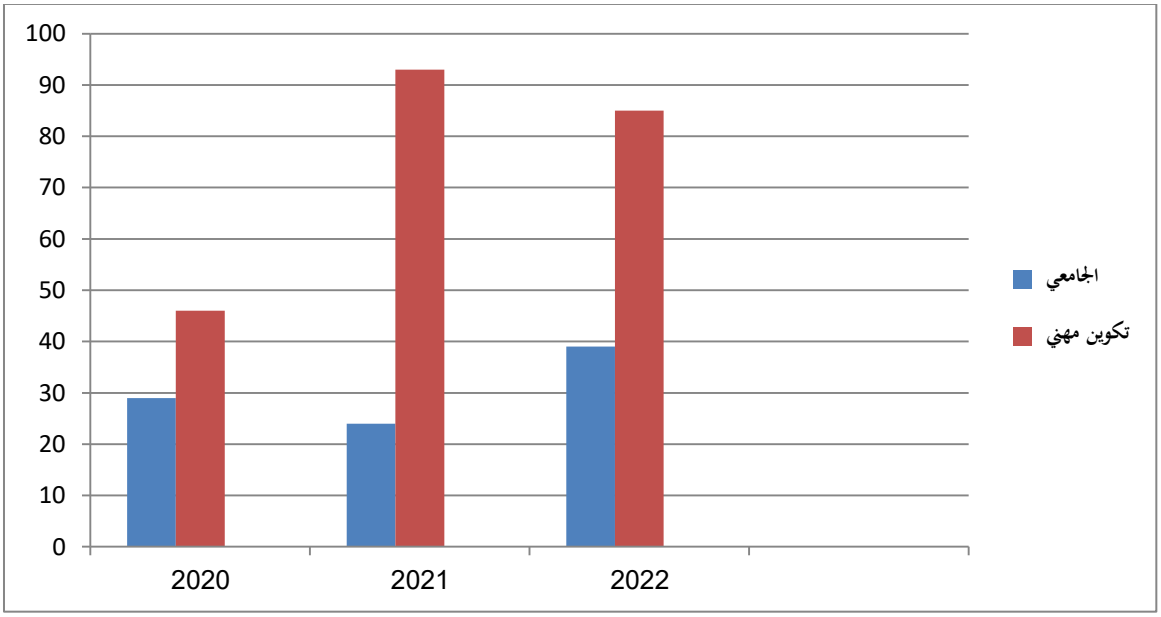

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل رقم 12: تطور الحصيلة الإجمالية للمستوى الدراسي.

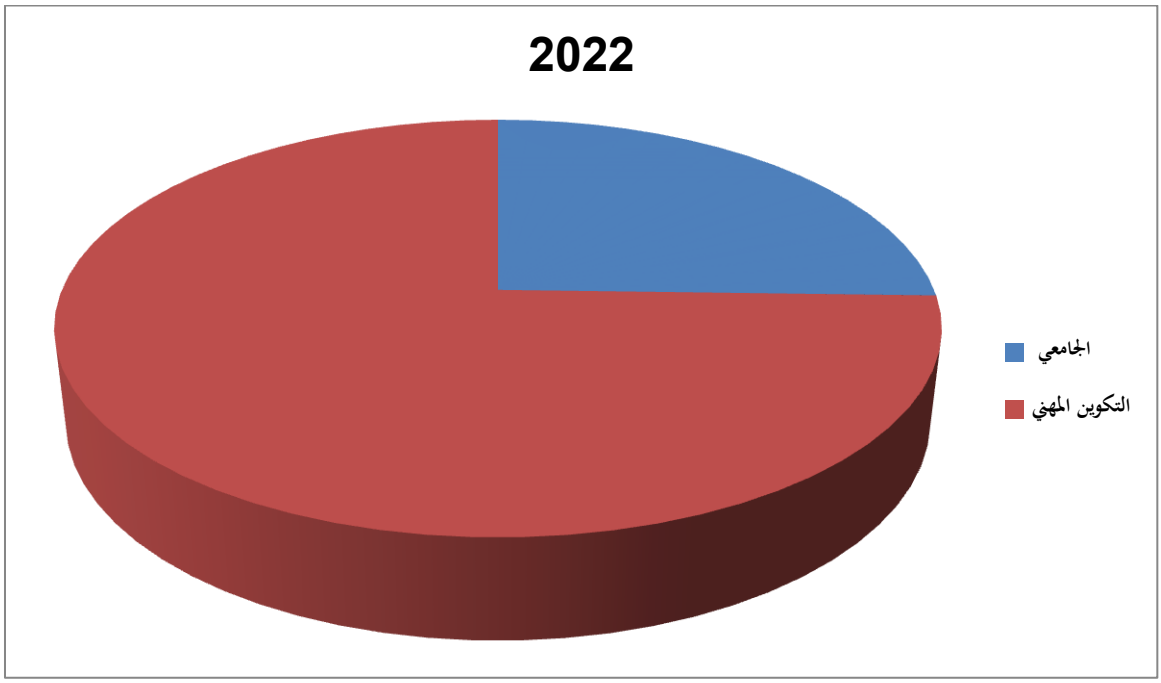

من خلال الجدول السابق نلاحظ في سنة 2020 يتم تمويل 29 مؤسسة من طرف الجامعيين بنسبة 37.18 %، بينما يتم تمويل 46 مؤسسة من طرف مستوى التكوين المهني بنسبة تقدر ب58.97 %، وفي سنة 2021 يتناقص عدد مؤسسات الممولة من طرف الجامعيين حيث وصل إلى 24 مؤسسة بنسبة اقل من الأولى تقدر ب 20.51 %، أما مستوى التكوين المهني تزايد عدد المؤسسات الممولة إلى 93 مؤسسة بنسبة تقدر ب 79.49%، وفي سنة 2022 شهدت تزايد ملحوظ في عدد المؤسسات الممولة من طرف الجامعيين وصلت إلى 39 مؤسسة بنسبة27.46 %، بينما تناقص عدد المؤسسات الممولة من طرف مستوى التكوين المهني وصل إلى 85 مؤسسة بنسبة تقدر ب 68.54 % .

ومن خلال ما لاحظناه سابقا أن المستوى الدراسي الأكثر تمويلا للمؤسسات هو التكوين المهني اكبر من الجامعي.

6– الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات.

الجدول الموالي يوضح تطور حصيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات.

الجدول رقم 16: تطو الحصيلة الإجمالية للقطاعات بولاية المسيلة خلال الفترة (2020 – 2022)

السنوات	الفلاحة	الصناعة	BTPH	الخدمات	الحرف	مهن حرة
2020	22	12	7	22	1	11
2021	43	27	13	20	5	9
2022	12	52	10	31	4	15
المجموع	77	91	30	73	10	35

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المسيلة.

وبالاعتماد على البيانات السابقة يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم 13: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط.

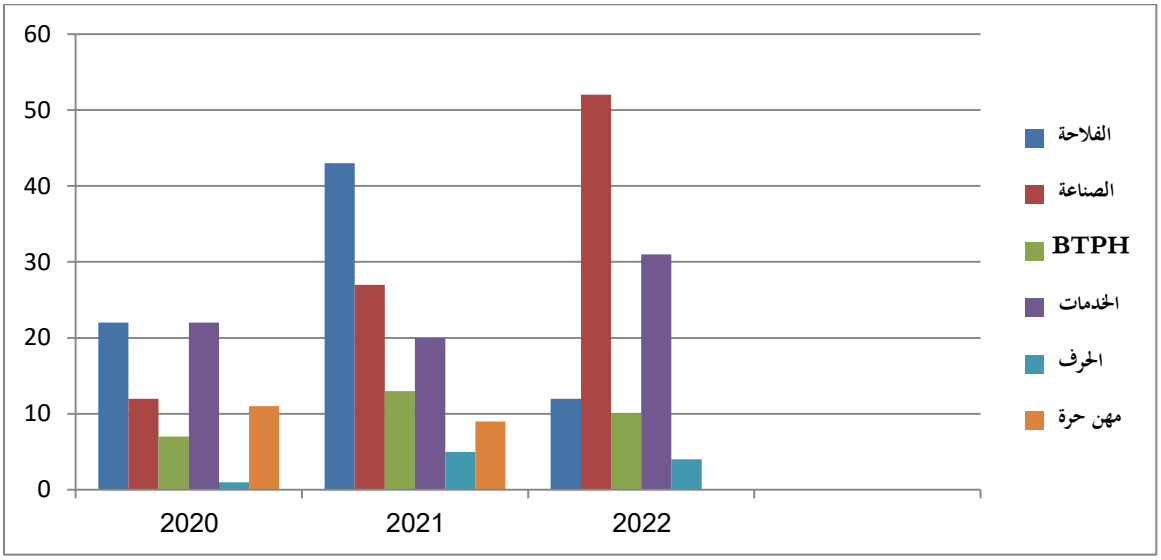

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل رقم 14: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط.

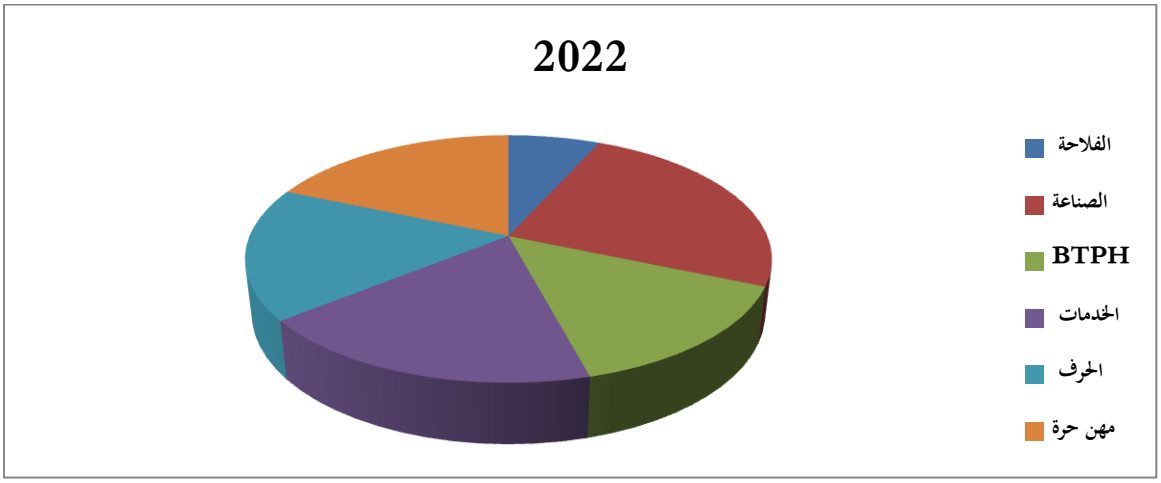

من خلال ما لاحظناه من الجدول السابق للفترة 2020 – 2022

أن الحصيلة الإجمالية لقطاع الفلاحة يقدر ب 77 مؤسسة، وقطاع الصناعة وصل إلى 91 مؤسسة، وقطاع HPTB قدر ب 30 مؤسسة، وقطاع الخدمات بلغ 73 مؤسسة، وقطاع الحرف قدر ب 10 مؤسسات فقط، بينما قطاع المهن الحرة قدر ب 35 مؤسسة.

من خلال ما تم ملاحظته أن قطاع الصناعة ذو أكبر عدد من المؤسسات الممولة خلال الفترة 2020 – 2022

7– الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك.

يمكن معرفة مامدى تأثير البنوك في إنشاء وتمويل المؤسسات الصف=غيرة والمتوسطة من خلال الجدول الموضح فيما يلي:

الجدول رقم 17: تطور الحصيلة الإجمالية للبنوك بولاية المسيلة خلال الفترة (2020 – 2022)

BEA	BDL	CPA	BNA	BADR	السنوات
9	9	14	21	22	2020
14	16	18	25	44	2021
18	19	24	46	17	2022
41	44	56	92	83	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل رقم 15: توزيع المشاريع حسب البنوك.

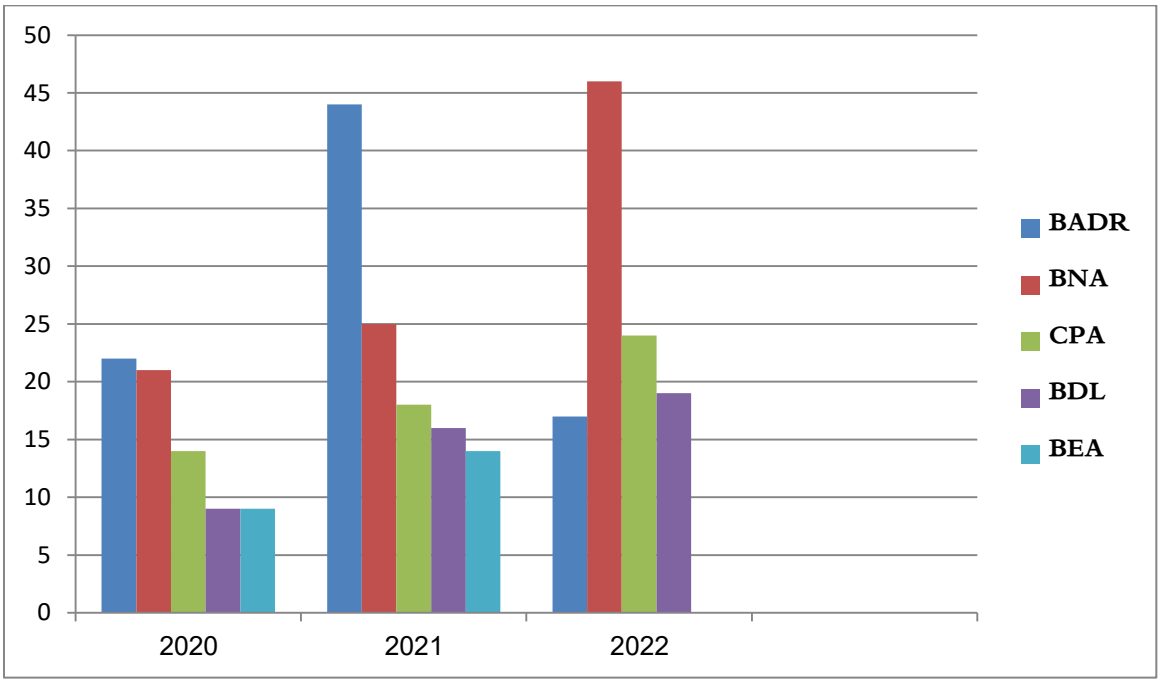

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الشكل رقم 16: توزيع المشاريع حسب البنوك

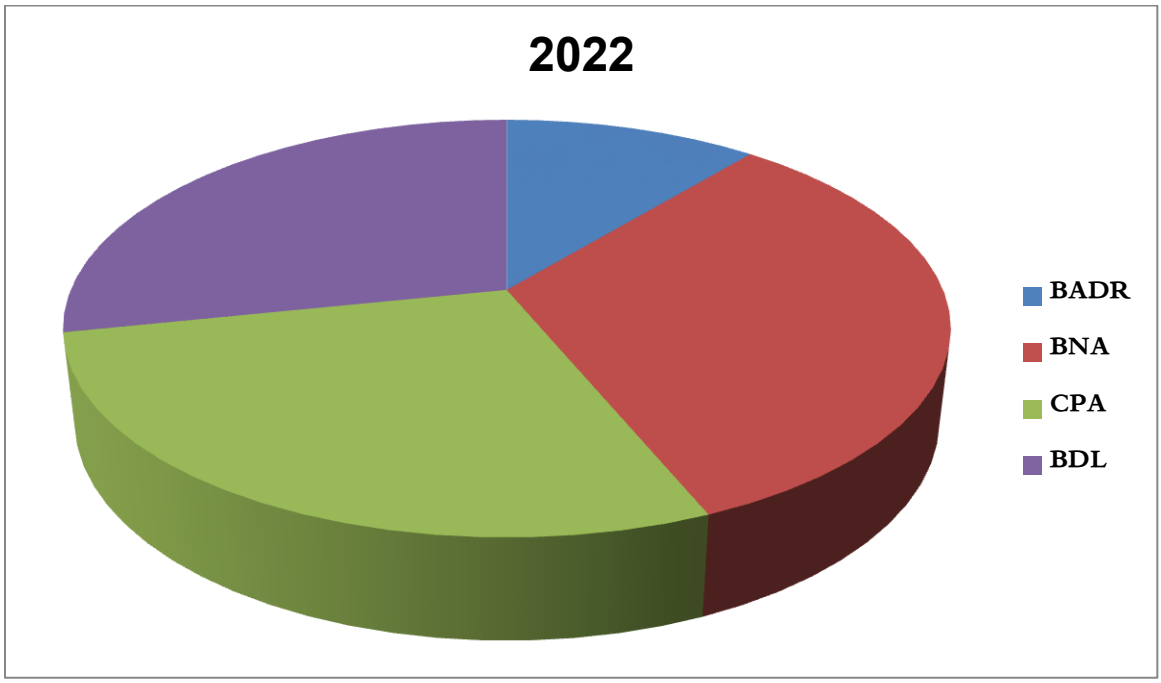

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية– فرع المسيلة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الحصيلة ألإجمالية للبنوك في الفترة 2020 – 2022

- أن الحصيلة الإجمالية للمؤسسات الممولة من طرف بنك RDAB وصلت إلى 83 مؤسسة.
- وبنك ANB بلغت 92 مؤسسة، وبنك APC وصلت إلى 56 مؤسسة، وبنك LDB بلغت 44 مؤسسة، وبنك AEB وصلت إلى 41 مؤسسة.

ومن خلال مالاحظناه سابقا أن بنك ANB له أكبر حصيلة للمؤسسات الممولة من بين البنوك الأخرى خلا الفترة 2020 – 2022.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا استعراض الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاعتماد على مؤشرات تطور الكمي والنوعي لتمويل هذه المؤسسات عبر آلية EDANA، وكذا التطور حسب الجنس والقطاع ومساهمته في التخفيض من معدلات البطالة، كذلك تطرقنا إلى التمويلات التي قدمتها الوكالة سابقا قبل تغير التسمية.

حيث أظهرت النتائج الفعلية لهذه الوكالة خلال فترة الدراسة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الشباب وتنمية المقاولاتية وإزالة عائق التمويل والتخفيف منه رغم النقائص.

خاتمة

خاتمة:

تزايدت الدراسات المهتمة بقطاع المؤسسات لصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين في العديد من الجوانب وخاصة تلك المتعلقة بالجانب التمويلي ومشاكله، وتعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات التي حاولت إيجاد حلول للمشاكل التمويلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الهيئة المتخصصة في توفير الدعم والتمويل لهذه المؤسسات.

تم القيام في البداية بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا على تجارب بعض الدول والهيئات وفي الجزائر خصوصا، وتم التعرض لأهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات إضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مع ذكر أهم العوائق والمشاكل التي تواجهها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تم التطرق لمختلف الهيئات التي اتبعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع كآليات دعم، وهذه الهيئة هي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع المسيلة باعتبارها من بين الوكالات المتخصصة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج البحث:

أ – النتائج النظرية:

- يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى ومن هيئة لأخرى، ويرجع ذلك إلى اختلاف رؤية كل دولة للمعايير المحددة لتعريفها وتصنيفها، كما وضعت الجزائر تعريف رسمي لها بموجب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة الخصائص والسمات تجعلها أكثر فعالية في استحداث مناصب العمل، تتمثل أساسا في الاستقلالية في الإدارة، ولا تتطلب رؤوس أموال كبيرة وكذا بساطة هيكلها التنظيمي وبسهولة تأسيسها، وقد تساعد هذه الخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والانتشار كما قد تمثل لها عائق أمام تطورهاوإزدهارها.
- تعتبر مشكلة التمويل أولى أهم المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف المصادر أو صعوبة توفيرها.
- لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من العديد من المشاكل والعراقيل رغم الاهتمام الكبير والدعم الخاص.

- عملت الدولة الجزائرية على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير مجموعة من الأجهزة تدعم هذا القطاع وتتمثل في ANADE وENGEM وCNAC وغيرها، فكل هذه الهيئات تسهر على توفير التمويل الذي تحتاجه هذه المؤسسات فهي تقوم بتشجيع إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– النتائج التطبيقية:

- تمول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة المشاريع باستخدام التمويل الذاتي والثنائي والثلاثي.
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية جهاز من أجهزة الدولة التي تقوم بالدعم والتمويل.
- تعد الإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الحافز الأساسي لاستقطاب الشباب للحصول على تمويل من طرف الوكالة.
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم مراحل حياتها والمتمثلة في مرحلتي الإنشاء والتوسع.
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة المدروسة من 2020 إلى 2022 مولت قطاع الصناعة بشكل كبير.
- اقبال الذكور على المشاريع في المنطقة أكثر من الإناث.
- غالبية المشاريع الاستثمارية للمستفيدين من دعم الوكالة يفضلون اللجوء للهيكل التمويلي الثلاثي، وذلك نظرا لانخفاض نسبة مساهمتهم الشخصية.
- النسبة الأكبر من طالبي خدمات الوكالة هم خريجي مراكز التكوين المهني بحكم احتكاكهم بالواقع العملي خلال تربصاتهم الميدانية أثناء عملية التكوين، مقارنة بالطلبة الجامعيين الذي يتوجهون إلى الوظائف المباشرة في القطاع العمومي.
- أكبر بنك ممول خلال الفترة المدروسة هو بنك BNA.

الاقتراحات :

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي:

- تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك بغية استفادة عدد أكبر من المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها عند الانطلاق في

مشاريعهم الاستثمارية، بالإضافة إلى العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية إنجاز المشاريع المستفادة من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط وتقديم الدعم والمساعدة في الجانب الإداري والتسيير المحاسبي لاكتساب الخبرة والقدرة على الاستثمار والابتكار، بهدف التقليل من مشاكل فشل المشاريع المنجزة.

- الاستفادة من الأفكار والنماذج العربية والعالمية المختصة في مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تطوير وتنويع مختلف آليات وأجهزة المرافقة للشباب كحاضنات الأعمال والمشاتل مع ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية.
- تخصيص بنوك ومؤسسات مالية متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون سواها بحيث تقدم فرص تمويل مناسبة بآليات مختلفة تتناسب مع مميزات وخصائص هذه المؤسسات.
- على الرغم من الفروقات وتباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور الاقتصادي والتنموي الكبير الذي تؤديه في جميع المجالات.

آفاق الدراسة:

إن دراستنا هذه لموضوع البحث التي من خلالها تبين فيه طرق وآليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إذ يعتبر حقلا واسعا وحديثا وخصبا للبحث فيه أكثر لا يمكن حصره في هذه المذكرة، إذ تبنت لنا بعض النقاط التي لازالت مجهولة والتي يمكن أن تكون موضوع بحوث قادمة وأخرى.

- تقييم أداء دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك الإسلامية.
- دراسة مقارنة لطرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف دول العالم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. حنيفي أمينة. (2019). إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق –دراسة حالة الجزائر–. أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
2. فارس طارق. (2018). دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية –دراسة حالة الجزائر –. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس، سطيف 1.
3. إسماعيل شهرزاد. (2020). الاعتماد الإيجاري كميكانيزم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر. أطروحة دكتوراهالطور الثالث، قسم علوم التسيير، تخصص: إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3.
4. إسماعيل شهرزاد. (2020). الاعتماد الإيجاري كميكانيزم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
5. الجريدة الرسمية. (11 يناير، 2017). قانون رقم 17-02، مؤرخ في 11ربيع الثاني 1438، الموافق ل10يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02. الجزائر.
6. براهمي نصيرة غزال مريم. (سبتمبر، 2017). الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
7. بركان محمد قاشي يوسف. (ديسمبر، 2017). هياكل الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والميكانيزمات الجديدة للتمويل. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية .
8. بعلي حمزة. (2011). استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر. الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، يومي 18و19ماي، جامعةأمحمد بوقرة، بومرداس، (الصفحات 348-361).
9. بلال مريم بالة خولة. (2021 - 2022). دور أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي لولاية أدرار – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنميو المقاولاتية – أدرار. شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدراة أعمال. أدرار، علوم التسيير، الجزائر: جامعة احمد دراية .

10. بوخدوني وهيبة ميلودي أم الخير. (31 05، 2021). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – بين الواقع ومأمول المستقبل –.

11. بوساق أحمد. (2021). البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات)–حالة الجزائر –. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3.

12. بوشلاغم عثمان، بن شهيدة سارة مراكشي محمد لمين. (بلا تاريخ). دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع. البليدة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة علي لونيسي .

13. حورية بالأطرش. (2021 – 2022). دراسة تحليلية للعلاقة بين الروح المقاولاتية ولإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة في الجزائر والتنمية الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في الجنوب الشرقي. شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورقلة، علوم الاقتصاد، الجزائر: قاصدي مرباح .

14. خبابة عبد الله. (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة ". دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية.

15. دباح نادية. (2011 – 2012). دراسة واقع المقاولتية في الجزائر وآفاقها (2000 – 2009). الجزائر، علوم التسيير، الجزائر .

16. رزقي نور الهدى. (2020). دور آليات وهيئات الدعم في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، المجلد 10(العدد(02))، الصفحات 344-363.

17. رقراقي أمينة. (2016 – 2017). كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. أطروحة دكتوراه في حوكمت الشركات. تلمسان، إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد .

18. زكرياء مسعودي، شبورو سليم غرداين حسام. (03 ديسمبر، 2017). آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية المقدمة، صفحة 227.

19. زيتوني صابرين. (2017). الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–. أطروحة دكتوراه، تخصص:تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم.

20. سوسن زيرق. (2017). مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، التخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي .

21. شرارة وليد بشني يوسف. (30 06، 2022). الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة. مجلة دفاتر بوادكس .

22. عبد الستار عبد الجبارموسى، ورحيق حكمت ناصر. (2012). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الإقتصاد العراقي. المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية(السنة (10) العدد (34))، الصفحات 196-225.

23. غزال مريم، وبراهمي نصيرة. (سبتمبر، 2017). الصعوبات والعراقيل التي تواجه المسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

24. فرحاتي حبيبة. (2012 - 2013). دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2001 - 2011). شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية. بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

25. قشيدة صوراية. (2012). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات –"فينااليب ". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص:نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3.

26. قويقح نادية. (2008). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهمية دعمها بحاضنات الأعمال. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

27. لوكيز سمية. (24 حوان، 2021). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة بعض الولايات –. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

28. محمد بوقموم شريف غياط. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية .

29. مشري محمد الناصر. (2008 - 2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية. سطيف، الغلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة فرحات عباس .

30. مغاري عبد الرحمان، بلوناس عبد الله، طواهر محمد التهامي شريفي ويزة. (18 - 19 ماي، 2011). الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2000-2010.

31. نبيل جواد. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، بيروت، لبنان .

32. نوال بن عمارة. (2012). التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، السنة 05(العدد 05)، الصفحات 41-62.

33. نوي نور الدين. (2007). دراسة تحليلية مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000 - 2013.

34. هاجر بوزيان الرحماني. (2022). المقاولاتية. تأليف المقاولاتية (صفحة 152). الجزائر: العالم يقرأ للنشر والتوزيع .

35. هالم سليمة. (2017). هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014). أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات إدارةالأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمدخيضر -بسكرة.

36. هالم سليمة. (2016 - 2017). هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ممد خيضر .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: ...../.....

المسيلة في: 23/03/04

إلى السيد: مدير الوكالة المحلية لدعم وتنمية المقاولاتية

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في **شعبة:** العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مقاولاتي و بنكي

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	خليف روميسة	181835081645	092700737	
02	بوكي إيمان	181835081955	20893879	

عنوان المذكرة: طرق وآليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (Anade) - المسيلة

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
	مدير الوكالة رئيس مصلحة المالية والمحاسبة بن جزيرة صلاح	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بكريا يمان المولود(ة) بتاريخ: 1998/12/16 ب: أولاد دراج - المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 208983887 الصادرة بتاريخ: 2023/3/8 عن: بلدية أولاد دراج

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": طرق وآليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة (2020-2022)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/7

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): خليف رميسة المولود(ة) بتاريخ: 24-06-2000 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 209220006 الصادرة بتاريخ 22-12-2022 عن: بلدية حمام الضلعة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2022-2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: طرق وآليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة (فترة 2020-2022)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/06

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة